غرائب التفسير في كتاب مفردات ألفاظ القرآن

الدكتور / شايع بن عبده بن شايع الأسمري
قسم التفسير ـ كلية القرآن الكريم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ولأنني نكرة بجانب من أوردها في كتابه - وكذلك في باب العلم أجمع - فقـــد حاولت أن أذكر الدليل والتعليل لما أقول، مسترشداً في ذلك بما جاء في كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، ثم بأقوال أئمة التفسير واللغة .

وسميت هذا البحث (غرائب التفسير في كتاب مفردات ألفاظ القرآن) فإن تجد فيه شيئاً من الفائدة، فذلك فضل الله وتوفيقه، وإن تجد فيه غير ذلك، فذاك من تقصيري، والله المستعان .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المقدمة :

١- سبب الكتابة في هذا الموضوع :

هناك أسباب دفعتني إلى الكتابة في هذا الموضوع، منها :

أ- أن كتاب (مفردات ألفاظ القرآن) من الكتب كبيرة النفع، واسعة الانتشار، لاتكاد تخلو منه مكتبة عامة أو خاصة، يقرؤه العالم المتخصص في تفسير القرآن، ويقرؤه اللغوي، ويطلع عليه غيرهما، فربما رأى هذه الأقوال الغريبة، من يظنها قوية صحيحة، شأنها شأن ما قُرنت به من أقول معروفة صحيحة .

ب- خلت الطبعات المنشورة المحققة لهذا الكتاب-مفردات ألفاظ القرآن-من التنبيه على الغرائب التي اشتمل عليها، مع أن ذلك من بدهيات التحقيق العلمي، فلعل هذا البحث المتواضع يسد هذه الثغرة .

جـ- لم يميز الإمام الراغب الأقوال الغريبة الضعيفة، تمييزاً واضحاً فتجده يذكرها في صدر الأقوال أحياناً، وأحياناً لا يأتي بغيرها معها - في معنى الآية - وأحياناً يصدِّر القول المعروف والغريب بلفظ (قيل)، وأحياناً...وأحياناً.

وهذا يجعل القارئ لا يميز بين القول المعروف، والقول الغريب، فكان لابد من هذه الدراسة .

د- غرائب التفسير لا يكاد يخلو منها مؤلف، لكن بين مقل ومكثر، وهي بحاجة إلى دراسة، وقد أمتن الله عليَّ برصد بعض دراسات الأئمة - لما هو شبيه بهذا الجانب وإبرازها - مثل : ابن عطية، وابن جُزيّ، وابن كثير، وطرائقهم في مثل علاج هذه القضايا .

وبهذا يعلم القارئ أنني مهما استطعت أن أجد لما ذكره الراغب مخرجاً، فضّلت السكوت عليه، وعدم الاستعجال في عدّه من الغرائب .

٨- أكثر الأقوال التي حكمت بغرابتها - إن لم تكن جميعاً - عليها شهود من أهلها، يشهدون بغرابتها، يجتمعون أحيانا في الشهادة، وينفرد بعضهم أحياناً أخرى، وهؤلاء الشهود ثلاثة، أحدهم : أن الراغب نفسه يصدر القول بلفظة (قيل) الدالة على ضعفه غالباً . الثاني : أنه لا ذكر للقول الغريب في بطون المراجع المعتمدة . الثالث : أنه قول ضعيف مرجوح، وإن أشار إليه بعض العلماء .

وهؤلاء الشهود الثلاثة أُشير إلى شهادتهم - أثناء المناقشة - أحياناً، وأسكت عنها، أو عن بعضها أحياناً أخرى ؛ لكونها ظاهرة معلومة .

٩- لم أعرض للأقوال الغريبة، التي لم يطبقها الإمام الراغب على آية، أو آيات بعينها ؛ لأن هذا ليس من خصوص البحث، وكذلك لم أعرض لبحث الأقوال - القليلة - التي ناقشها الإمام الراغب، ولا للأقوال القليلة أيضاً، التي أوّل فيها الراغب في صفات الباري، وناقشها بعض المعاصرين ؛ لأن ذلك تكراراً، ولن آتي فيه بأحسن مما قيل .

١٠- فضلت أن تكون هذه الدراسة مرتبة على حروف المعجم، كما هو الأصل في الكتاب الذي وردت فيه، وإذا لم أذكر بعض الحروف ؛ فلأني لم أجد فيها شيئاً .

١١- بينت موضع الآيات بذكر اسم السورة،ورقم الآية، وخرجت الأحاديث والآثار، مع بيان درجتها إن لم تكن في الصحيحين أو في أحدهما وشرحت الغريب، وبينت القراءات المتواترة من الشاذة، وعرفت ببعض

الأعلام والفرق التي تحتاج لذلك، وضبطت بالشكل ما يحتاج إلى ضبط، وذكرت مصادر الأشعار، وعرفت - في إيجاز - بالإمام الراغب وبكتابه وبغرائب التفسير، وصنعت خاتمة للبحث، وفهرساً للمصادر والمراجع .

والله - تعالى - أسأل أن يتولاني وكل مسلم بعفوه وغفرانه، وأن يختم لنا مـــن هذه الحياة الدنيا بخاتمة خير، وأن يعلي الإسلام وأهله في كل مكان، وأن يخذل الكفر والكافرين وأعوانهم في كل مكان .

الفصل الأول : تعريف موجز بالإمام الراغب وبكتابه المفردات مع إشارة موجزة إلى الغرائب في تفسير القرآن الكريم:

وتحت هذا الفصل ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف موجز بالإمام الراغب :

هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصبهاني، الملقب بالراغب، علامة ماهر، ومحقق باهر، كان من أذكياء المتكلمين، ومن حكماء الإسلام، أديب متفنن، ولغوي خبير، كان حظه من المعقولات أكثر من المنقولات، يترجح أنه في الأصول على مذهب الأشاعرة وفي الفروع لا يلتزم مذهباً بعينه، وربما قيل : إنه من الشافعية، أُهّم بالاعتزال والتشيع، وحقق غير واحد من الباحثين براءته من ذلك، وهذا الَّذي نعتقد فيه رحمه الله تعالى .

حياته - من حيث النشأة والشيوخ والتلاميذ وتاريخ الولادة والوفاة - يكتنفها الغموض وعدم الظهور، رغم المحاولات الكثيرة التي بذلها جماعة من الباحثين المعاصرين .

ولولا مؤلفاته القيمة التي عُثر عليها لأصبح الراغب نسياً منسياً، وهذه المؤلفات كثيرة، وفي أنواع من العلوم شتى، طُبع منها : (مفردات ألفاظ القرآن - تفصيل النشأتين - مقدمة جامع التفاسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة - مجمع البلاغة - الذريعة إلى مكارم الشريعة - محاضرات الأدباء ومحاورات البلغاء والشعراء) .

اهتم المعاصرون بإبراز تراث الراغب وحياته، فحُققت بعض مؤلفاته رسائل جامعية، وكُتب عن حياته وجهوده رسائل جامعية أيضاً، اطلعت منها على (الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة والأدب) للساريسي، وهو مطبوع،

وكذلـــك اطلعت على رسالة أخرى بعنوان (الراغب الأصفهاني وجهوده في التفســـير وعلـــوم القرآن) لازالت محفوظة بمكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، وهي من إعداد الدكتور / شلواح بن عواض المطيري .

والحقـــيقة الـــتي يمكن أن يخرج بها القارئ - بعد الاطلاع على جملة من مؤلفات الإمام الراغب، وبعض ما كُتب عنه - أنه يرى نفسه أمام جبل شامخ في المعقـــول وفي لغة القرآن الكريم، وهو إلى جانب هذا مشارك في علوم شتى منها التفسير وعلوم القرآن .

ولو كان في جانب المنقول مثله في جانب المعقول لكان له شأن آخر .

اختُلف في تاريخ وفاته على أقوال متباية، حقق جماعة من الباحثين المتقدمين والمعاصرين أنها كانت في الربع الأول من القرن الخامس الهجري، رحم الله الإمام الراغب، وجميع علماء الإسلام، وجعلنا الله ممن يحبهم ويثني عليهم ويدعو لهم بالمغفرة، فلعل الله تعالى أن يرزقنا الدخول فيمن قـــال الله تعالـــى فيهـــم: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [1]

---

(١) ســـورة الحشر ، الآية ١٠ . وهذه النبذة في ترجمة الراغب يُنظر فيها: تاريخ حكماء الإســـلام ، ص (١٣١) ، وسير أعلام النبلاء(١٨/١٢٠) ، والبلغة ، ص(٩١)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٩٧) ، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ٣٢٩) ، ومفتاح السعادة (٢/ ٧٠) ، وطبقات المفسرين للأدنه وي ، ص(١٦٨) والأعـــلام (٢/ ٢٥٥) ، والراغب الأصفهاني وجهـــوده في اللغـــة والأدب ، ص (٢٧) ومـــا بعدها ، والراغب الأصفهاني وجهوده في التفسير وعلوم القرآن ، ص (١٥) وما بعدهـــا، ومقدمة جامع التفاسير ص(١١) وما بعدها ، وتفصيل النشأتين ، ص (١٩) ، وكشف الظنـــون (١/ ٣٦، ٧٣٩) ، وهدية العارفين (١/ ٣١١) ، وتاريخ الأدب العربي (٥/ ٢٠٩) ،

المبحث الثاني : تعريف موجز بكتاب (مفردات ألفاظ القرآن[1]) :

هذا الكتاب ألَّفه الإمام الراغب، على حروف المعجم، فقدم ما أوله الألف ثم الـــباء، على ترتيب حروف المعجم، معتبراً فيه أوائل الحروف الأصلية دون الزوائد [2].

والناظر في منهج الإمام الراغب في هذا الكتاب (مفردات ألفاظ القرآن) يجده يجمع المفردات القرآنية في أُسر تحددها حدود الاشتقاق اللغوي، بعضها إلى بعض، وبعد أن يبين المعنى العام للمصدر الذي اشتقت منه، يشرح كل مفردة في سياقها من آياتها، وبذلك يجمع بين المعنى العام لها من أُسرة الاشتقاق والمعنى الخـــاص من السياق[3]، فهو بهذا قد رسم لنفسه منهاجاً قويماً في تناول ألفاظ القـــرآن الكريم، لم يسبق إليه – فيما أعلم – استحسنه العلماء وأثنوا عليه به، فمن ذلك قول الإمام بدر الدين الزركشي : " واعلم أن القرآن قسمان :

أحدهما : ورد تفسيره بالنقل عمن يعتبر تفسيره .....

الـــثاني : لم يرد فيه نقل عن المفسرين وهو قليل، وطريقة التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق.

=ودائرة المعارف الإسلامية (٩/ ٤٧٣) ، ومعجم المطبوعات العربية ، ص(٩٢١) ، والموسوعة العربـــية الميســـرة ، ص(٨٥٤) ، وتـــاريخ آداب اللغـــة العربـــية (٢/ ٣١، ٤٥) ، ونـــوادر المخطـــوطات (٢/ ٣١) ، ومعجم المؤلفين (٥٩/٤) .

(١) قـــد تجد عنوانه في بعض النسخ المطبوعة (المفردات في غريب القرآن) و الَّذي يقرأ الكتاب يتبين له أنه ليس خاصاً في غريب المفردات ، بل قد شرح الغريب وغير الغريب . و انْظر مقدمة الراغب للكتاب ، ص (٥٥) .

(٢) انْظر مقدمة الراغب للكتاب ، ص (٥٥) .

(٣) انْظر الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة والأدب ، ص (٨٣) .

كتاب المصابيح للبغوي.
الضعيف.
المتصل.
الموقوف.
المرسل.
المعضل.
الشاذ.
الاعتبار والمتابعات والشواهد.
زيادة الثقة.
تحقيق الكلام في التعليل.
المدرج.
الموضوع.
تحقيق القول في الحديث الموضوع.
رواية الأحاديث الضعيفة.
هل يقبل الجرح والتعديل مبهمين؟.
التائب من الكذب.
إذا أنكر الشيخ رواية تلميذه الثقة.
أعلى العبارات في الجرح والتعديل.
السن التي يصلح فيها الصبي للرواية.

قول الترمذي "حسن صحيح".
المسند.
المرفوع.
المقطوع.
المنقطع.
المدلس.
المنكر.
الأفراد.
المعلل.
المضطرب.
أمثلة المدرج.
كتاب الموضوعات لابن الجوزي.
المقلوب.
من تقبل روايته ومن لا تقبل.
الرواية عن أهل البدع.
تكفير متعمد الكذب في الحديث النبوي.
من أخذ على التحديث أجرة.
كيفية سماع الحديث وتحمله وضبطه.

أنواع الرواية:

السماع.
سماع من ينسخ وقت القراءة.
الإجازة.
المناولة.
الإعلام.
الوجادة.
كتابة الحديث.
كيفية كتابته.
رواية الحديث بالمعنى.
التصحيف والتحريف والنقص.

القراءة على الشيخ.
السماع من المستملي لمن يسمع كلام الشيخ.
تحقيق القول في الإجازة.
المكاتبة.
الوصية.
تحقيق القول في الوجادة.
تحقيق القول في كتابته.
صفة رواية الحديث.
اختصار الحديث.
تداخل ألفاظ الروايات.

فروع فيما ينبغي عند الرواية.

آداب المحدث.

إملاء الحديث وألقاب المحدثين.

آداب طالب الحديث.

الإسناد العالي والنازل.

اختصاص الأمة الإسلامية بالإسناد.

أقسام العلو في الإسناد.

المشهور.

الغريب والعزيز.

غريب ألفاظ الحديث.

المسلسل.

ناسخ الحديث ومنسوخه.

التصحيف والتحريف.

تحقيق القول فيهما.

مختلف الحديث.

تحقيق القول في تعارض الأحاديث.

المزيد في متصل الأسانيد.

الخفي من المراسيل.

الصحابة.

الكتب المؤلفة في تراجم الصحابة.

تحقيق تعريف الصحابي.

طبقات الصحابة.

أكثر الصحابة رواية.

كتاب مسند بقي بن مخلد.

كتاب مسند الإمام أحمد وعدد أحاديثه.

العبادلة من الصحابة.

أول الصحابة إسلاماً.

آخر الصحابة موتاً.

بم تعرف صحبة الصحابي.

التابعون.

المخضرمون.

رواية الأكابر عن الأصاغر.

رواية الصحابة عن التابعين.

المدبَّج.

الإخوة والأخوات.

رواية الآباء عن الأبناء.

رواية الأبناء عن الآباء.

رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

بهز بن حكيم.

السابق واللاحق

من لم يرو عنه إلا راو واحد.

من له أسماء متعددة.

الأسماء المفردة والكنى.

الأسماء والكنى.

من اشتهر بالاسم دون الكنية.

الألقاب.

المؤتلف والمختلف في الأسماء ونحوها.

المتفق والمفترق من الأسماء ونحوها.

نوع يتركب من النوعين قبله.

صنف آخر مما تقدم.

المنسوبون إلى غير آبائهم.

النسب التي على خلاف ظاهرها.

المبهمات من الأسماء.

وفيات الرواة وأعمارهم.

الثقات والضعفاء.

من اختلط آخر عمره.

الطبقات.

الموالي من الرواة والعلماء.

أوطان الرواة وبلدانهم)).

ولم يَكن همُّ المدقّقين مِنهم مجرد الرواية وإنما التخير، وبيان حال الراوي الذي يَنقل عنه الرواية؛ روى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: من طريق الشَّعْبِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الأَعْوَرُ الْهَمْدَانِيُّ وَكَانَ كَذَّاباً.

ومن طريق مُغِيرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الأَعْوَرُ، وَهُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ.

ومِن طريق حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ قَالَ: سَمِعَ مُرَّةُ الْهَمْدَانِيُّ مِنَ الْحَارِثِ شَيْئاً، فَقَالَ لَهُ: اقْعُدْ بِالْبَابِ. قَالَ: فَدَخَلَ مُرَّةُ، وَأَخَذَ سَيْفَهُ، قَالَ: وَأَحَسَّ الْحَارِثُ بِالشَّرِّ؛ فَذَهَبَ [(1)].

ولبيانِ جانبٍ من دقة هذا المنهج في توثيق روايات الحديث عند المحدِّثين أَنقلُ -فيما يلي- ثلاثة فَصولٍ مِن كتاب الكفاية في علوم الرواية، للخطيب البغدادي، تَكْشفُ عن شيءٍ مِن هذا الجانب، أنقلها بتصرف بالاختصار.

باب الكلام في الأخبار وتقسيمها:

قال الخطيب البغدادي في شأن تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد:

"الخبر هو ما يصح أن يدخله الصدق أو الكذب، وينقسم قسمين: خبر تواتر، وخبر آحاد.

فأما خبر التواتر، فهو: ما يُخبِر به القوم الذين يَبْلغ عددهم حدّاً يُعْلَم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أن اتفاق الكذب منهم محال، وأن التواطؤ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه متعذر، وأن ما أخبروا عنه لا يجوز دخول اللبس والشبهة في مثله، وأن أسباب القهر والغلبة والأمور الداعية إلى الكذب منتفية عنهم، فمتى تواتر الخبر عن قومٍ هذه سبيلهم، قُطِع على صدْقه، وأوجب وقوع العِلم ضرورة.

---

(١) مسلم، ١/١٩، المقدمة.

وأما خبر الآحاد فهو ما قَصُرَ عن صفة التواتر، ولم يقطع به العلم وإن روته الجماعة.

والأخبار كلها على ثلاثة أضرب: فضرب منها يُعْلَم صحته، وضرب منها يُعْلَم فساده، وضرب منها لا سبيل إلى العلم بكونه على واحد من الأمرين دون الآخر... "[1].

باب في أن السفه يسقط العدالة ويوجبُ ردّ الرواية:

مما اشترطه المحدِّثون لقبول الرواية: عدالة الراوي، فردُّوا رواية الرواة بكل سببٍ موجبٍ سقوط العدالة عندهم، وقد ساق الخطيب البغدادي طَرَفاً مِن أخبارهم الطريفة الرائعة في هذا الباب، وإليك بعض أقوالهم وقصصهم التي ذكرها:

- فقد ساق بسنده إلى أبي داود الطيالسي قال: سمعت شعبة يقول: لم يكن شيء أحب إليّ من أن أرى رجلاً يقدم من مكة فأسأله عن أبي الزبير، حتى قدمت مكة فسمعت منه، فبينا أنا عنده إذ جاء رجل فسأله عن شيء، فافترى عليه: فقلت: تفتري على رجل مسلم؟ قال: إنه غاظني، قال: قلت: يغيظك فتفتري عليه!! فآليت ألا أحدث عنه، فكان يقول: **في صدري منه أربعمائةٍ... لا والله لا حَدثتكم عنه بشيء أبداً.**

- وساق بسنده إلى محمد بن إبراهيم الغازي قال: ثنا محمد بن إسماعيل البخاري، وذكر النضر بن مطرف فقال: قال يحيى القطان: سمعته **يقول: إن لم أحدثكم فأُمّي زانية، قال يحيى: تركت حديثه لهذا.**

- وأورد بسنده إلى أبي نعيم ابن عدي الحافظ قال: ثنا أبو زيد يحيى بن روح الحراني قال: سألت أبا عبد الرحمن بن بكار بن أبي ميمونة، حراني من الحفاظ،

---

(١) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص٥٠، وما بعدها.

ثقة كان مخلد بن يزيد يسأله عن الحديث من حفظه، لِمَ لم تكتب عن يعلى بن الأشدق؟ قال: خرجت إليه -إلى ربض بن مالك- وربض بن مالك هو خارج من حران- فسألناه عن شيء من الحديث، **فقال: كذا وكذا من بغل تفليسي أحمر مدور في كذا وكذا، من حدثكم، ولم يَكُنِ -وتكلم بالفحش- فالتفتُّ إلى صاحبي، فقلت: في الدنيا إنسان يكتب عن هذا؟ فتركناه، وما كتبنا عنه شيئاً.**

- وذَكَر بالسند عن عطاف بن خالد: قيل لزيد بن أسلم: عمن يا أبا أسامة؟ **قال: ما كنا نجالس السفهاء ولا نتحمل عنهم.**

- وقال: أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل القطان قال: أنا عبد الله بن جعفر بن درستويه قال: ثنا يعقوب بن سفيان قال: ثنا إبراهيم بن المنذر قال: حدثني معن بن عيسى قال: **كان مالك بن أنس يقول: لا تأخذ العلم من أربعة، وخذ ممن سِوى ذلك:**

١- "لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه، وإن كان أروى الناس.

٢- ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس، إذا جُرِّبَ ذلك عليه، وإن كان لا يُتَّهم أن يكذب على رسول الله ﷺ.

٣- ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه.

٤- ولا مِن شيخٍ له فضل وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يُحَدِّث.

قال إبراهيم بن المنذر: فذكرت هذا الحديث لمطرف بن عبد الله اليساري، مولى زيد بن أسلم، قال: ما أدري ما هذا، ولكن أشهد لسمعت **مالك بن أنس يقول: لقد أدركت بهذا البلد، يعني المدينة، مَشْيخةً لهم فضلٌ وصلاحٌ وعبادةٌ يحدِّثون، ما سمعت من واحدٍ منهم حديثاً قط. قيل: ولِمَ يا أبا عبد**

الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدِّثون"[1].

ومِن صنيع المحدِّثين في التثبت في أخذ حديث رسول الله ﷺ: ردُّهم لحديثِ الكاذب في غير حديث رسول الله ﷺ، وقد سبق أن ذَكر الخطيب قول مالكٍ في هذا، ثم قال الخطيب في شأنه:

"ويجب أن يقبل حديثه إذا ثبتت توبته.

– فأما الكذب على رسول الله ﷺ بوضع الحديث وادّعاء السماع، فقد ذكر غيرُ واحدٍ مِن أهل العلم أنه يوجب ردَّ الحديث أبداً، وإن تاب فاعله.

– حُدِّثتُ عن عبد العزيز بن جعفر الحنبلي قال: ثنا أحمد بن محمد بن هارون الخلال،قال: أخبرني موسى بن محمد الوراق قال: حدثنا أبو عبد الرحمن عبيدالله ابن أحمد الحلبي قال: قال: سألت أحمد بن حنبل عن محدِّثٍ كذَبَ في حديثٍ واحد، ثم تاب ورجع، **قال: توبته فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يُكْتب حديثه أبداً.**

– ... قال أحمد بن يحيى بن أبي العباس الخوارزمي: ثنا ابن قهزاذ قال: سمعت عبد العزيز بن أبي رزمة يقول: **قال عبد الله بن المبارك: من عقوبة [الكذاب] أن يرد عليه صدقه...**

– ... قال محمد بن إسماعيل الترمذي: سمعت أبا نعيم الفضل بن دكين قال: **[قال] سفيان الثوري: "من كذب في الحديث افتضح"، قال أبو نعيم: وأنا أقول: "من همّ أن يكذب افتضح".**

– ... قال بشر بن موسى: **قال عبد الله بن الزبير الحميدي: فإن قال قائل: فما الذي لا يقبل به حديث الرجل أبداً؟ قلت: هو أن يحدث عن رجل أنه**

(١) الكفاية، للخطيب البغدادي، ص ١٨٧-١٨٩.

سمعه ولم يدركه، أو عن رجل أدركه ثم وجد عليه أنه لم يسمع منه، أو بأمرٍ يتبين عليه في ذلك كذبٌ، فلا يجوز حديثه أبداً، لما أدرك عليه من الكذب فيما حدث به.

قلت: هذا هو الحُكْم فيه إذا تعمد الكذب وأقرّ به.

- ... قال حنبل بن إسحاق: ثنا علي -يعني ابن المديني- قال: سمعت يحيى - وهو ابن سعيد القطان- يحدث عن سفيان قال: قال لي الكلبي: قال لي أبو صالح: كل ما حدثتك به كذب، فأما إذا قال: كنت أخطأت فيما رويته و لم أتعمد الكذب، فإن ذلك يُقْبل منه، وتجوز روايته بعد توبته..." [1].

ومِن مقاييس المحدّثين في كشف كذب الكذّاب استعمال التاريخ، وقد ذَكَر الخطيب هذا فقال:

"ومما يستدل به على كذب المحدِّث في روايته عمن لم يدركه؛ معرفة تاريخ موت المروي عنه ومولد الراوي.

كما أخبرنا محمد بن الحسن بن الفضل، قال أنا عبد الله بن جعفر، قال: ثنا يعقوب بن سفيان، قال: حدثني العباس بن الوليد بن صبح، قال حدثني يحيى بن صالح، قال: حدثنا عفير بن معدان الكلاعي، قال: قدم علينا عمر بن موسى حمصاً، فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر، **قلت له: من شيخنا هذا الصالح؟ سمه لنا نعرفه، قال: فقال خالد بن معدان، قلت له: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومائة، قلت: فأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية، قال: فقلت له: اتق الله يا شيخ ولا تكذب! مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين! وأزيدك أخرى، إنه لم يغز أرمينية قط! كان يغزو الروم.**

---

(١) الكفاية، للخطيب، ص ١٩٠، وما بعدها.

- ... حدثنا أبو عمر الخراساني قال: قال **سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ، أو كما قال أبو عمر.**

- ... حدثنا أحمد بن أبي الحواري قال: سمعت **حفص بن غياث يقول: "إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين"، يعني: احسبوا سنّه وسنّ من كتب عنه، وإذا أخبر الراوي عن نفسه بأمر مستحيل؛ سقطت روايته.**

مثال ذلك ما أخبرنا: ...يحيى بن معين قال: ثنا يحيى بن يعلى، قال: قلت لزائدة: ثلاثة لا تحدثُ عنهم، لِمَ لا تروي عنهم؟ قال: ومَنْ هم؟ قلت: ابن أبي ليلى، وجابر الجعفي، والكلبي، قال: أما ابن أبي ليلى فبيني وبينهم -يعني بَنِي أبي ليلى- حسن، ولست أذكره، وأما جابر الجعفي، فكان والله كذاباً، وأما الكلبي، فمرض مرضة، وقد كنت اختلف إليه فسمعته **يقول: مرضت فنسيت ما كنت أحفظه، فأتيت آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فتفلوا في فيَّ، فحفظتُ كل ما نسيت، فقلت: لله عليَّ ألا أروي عنك شيئاً بعد هذا، فتركته"**[1].

ونحمد الله أننا لا نتكلم عن المحدثين ومنهجهم ونمدحه بمحض عواطفنا، بل نحن عاجزون – لو أطلقنا العنان لخيالنا وعواطفنا لنمدحه ونمدحهم من عندنا – عاجزون أن يصل تفكيرنا إلى هذا المستوى من التثبت في الرواية.

نعم لاشك أبداً في أننا في هذا العصر أعجز ما نكون لأنْ نَصِلَ بمجرد التفكير والخيال -ودعك من العمل والتنفيذ- إلى مستوى ما كان عليه المحدِّثون من هذه الصور الرائعة في التثبت!![2]

---

(١) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ١٩٢-١٩٤ بتصرف يسير.

(٢) يُنْظر التوضيح لهذه الحقيقة الآتي في آخر هذا العنصر.

وعندئذ حُقَّ لمن يندهش أن تأخذه الدهشة فيقول:

ما بال هؤلاء القوم، إذَنْ، من أهل هذا العصر من المستشرقين ومَن تابعهم، يرومون إسقاط منهج المحدِّثين في الرواية ونقدها؟!

وما بالهم يطعنون فيما لم يَصِلوا إلى مستواه من الثقة والتوثق ولن يَصلوا!

حقاً إن منهج المحدثين ليس قواعد علمية نظرية منضبطة فريدة فحسبُ، وإنما هو أيضاً قد بقي بصور التثبت هذه -بروعتها وتعددها- وثائقَ ناطقة لا تشهد فقط لمنهج المحدثين بالثقة، ولكن تشهد بالإعجاز الإلهي في طريقة النقل هذه التي لا مزيد عليها في الثقة والتثبت، والتي لا يمكن أن يصل إلى مستواها أحدٌ فضلاً عن أن ينقضها ناقض.

نعم يتجلى في هذا الإعجازُ الإلهيُّ في عمل البشر المخلوقين، ليتبين بذلك أن هذا الدين حقٌ لا مرية فيه، فتبارك الله رب العالمين!!

والكلام هنا عن تأسيس منهج المحدِّثين على التثبت، وما اقتضاه منهم مِن ابتكار مختلَف صور التثبت، التي اشتمل عليها منهجهم، وما كان وراءه مِن التسخير الإلهيّ لهم للقيام بهذه المهمة على هذا النحو، وهذه حقيقةٌ، لا مفرَّ مِن التسليم بها، والخضوع لها كذلك. وليس المراد مِن هذا الدعوة إلى اليأس، وازدراء النفس، واستبعاد استطاعتنا أن نقوم بشيءٍ مِن الواجب تجاه هذه السنّة النبوية وهذا العلم الشريف، كلاّ، فإنّ أمامنا مجالاتٍ كثيرةً للقيام بهذا الواجب[1].

ولكننا ينبغي أن لا يغيب عن البال، أيضاً، أننا في مجمل أعمالنا المنتظرة هذه عالة على أصول منهج المحدِّثين، شئنا أم أبينا، لكن، هذا لا يعني أن لا نتقدم، أو

---

(١) تُنْظر الإشارة إلى بعض هذه المجالات في خاتمة البحث.

أن لا نُبْدِع، أو أنّ الله حَجب عنّا تلك المجالات، أو أنه لم يَترك الأول للآخر شيئاً، بل لقد فَتح الله لنا كثيراً مِن مجالات الإبداع في خدمة السنّة في هذا العصر، كما هو الشأن فيما يتعلق بمعطيات الحاسب الآلي، مثلاً.

ولعلّ مِن المناسب أن أَنقل فيما يلي طرفاً مِن قصص المحدِّثين في التثبت في السماع والرواية والنُّسَخ.

مِن قصص المحدِّثين في التثبت في السماع والرواية والنُّسَخِ :

للمحدِّثين قصصٌ تروِي تضحياتهم في طلب الحديث وفي الرحلة في سبيله، ومِن هذا القصصُ الآتية:

- قصة أبي داود مع يعقوب بن حميد:

قال العُقَيليُّ عن زكريا بن يحيى الحلواني: رأيتُ أبا داود السجستاني قد جعل حديث يعقوب بن كاسب[1] وقاياتٍ على ظُهور[2] كُتُبه فسألته عنه، فقال: رأينا في "مُسنده" أحاديث أَنْكرناها، فطالَبناه بالأصول، فدافَعَنا، ثم أخرجها بَعْدُ، فوجدْنا الأحاديث في الأصول مُغيَّرة بخطٍّ طريٍّ، كانت مراسيل، فأسندها وزاد فيها"[3].

- قصة سماع محمد بن طاهر لسنن النسائي ولسنن أبي داود:

قال ابن نقطة في ترجمة عبدوس بن عبد الله بن محمد بن عبدالله بن عبدوس الهمذاني: "روى سنن النسائي عن أبي طاهر الحسين بن علي بن سلمة، تكلم محمد بن طاهر في سماعه، قال محمد بن طاهر في كتاب المنثور:

---

(١) هو: يعقوب بن حميد بن كاسب.

(٢) مِن الطريف أنّ عبارة: "وقاياتٍ على ظهور كتبه" قد تحوّلت في كتاب التهذيب، ط. دائرة المعارف العثمانـــية، ١١/ ٣٨٤، إلى: "وقـــال مات على ظهور كتبه"! والفرق عظيمٌ بين أن يكون الرجل مات على ظهور كتبه، وبين جعْل حديثه وِقاياتٍ -أي: تجليدة- على ظهور الكتب؛ لِعدم الاعتداد برواياته!.

(٣) الضعفاء، للعقيلي، ٤/ ٤٤٦-٤٤٧، تهذيب التهذيب، ٤٤١/٤، ط. الرسالة.

لما دخلت همذان بعد رجوعي من الري بأولادي، وكنت، أسمع وأنا بالري أن كتاب السنن لأبي عبدالرحمن النسائي يرويه عبدوس؛ فقصدته؛ فأخرج إلى الكتاب، والسماع فيه ملحق بخطه سماعاً طرياً، فامتنعت من القراءة، وبعد مدة خرجت بابني أبي زرعة إلى الدون إلى الشيخ أبي محمد عبدالرحمن بن حمد الدوني، فقرأت له الكتاب عليه، وكان أبوه من أهل الفضل، وهو الذي حمل أبا نصر ابن الكسار من الدينور إلى قريته هذه فسمع أولاده، وأهل القرية منه، وكان سماعه صحيحاً، وكان الشيخ من أورع من رأينا، وأحسنهم عبارة، وكان على مذهب سفيان الثوري"[1].

قال ابن طاهر: لما دخل واقد بن الخليل القزويني الري، أخذوا في قراءة كتاب السنن لأبي عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه، فحضرت أول يوم فرأيت الورقة الأولى من الجزء قد قطعت، وكتب عليها بخطه خطاً طرياً، فلم نسمع منه الكتاب إلى أن وصل أبو منصور محمد بن الحسين المقومي؛ فقرأنا عليه الكتاب دفعات، وكان سماعه فيه صحيحاً لا خلاف فيه[2].

قال ابن طاهر في كتاب المنثور: لما كنا بأصبهان كان يذكر أن كتاب السنن لأبي داود عند القاضي أبي منصور بن شكرويه، فأردنا القراءة، فذكر أهل بلده أن سماعه ليس بصحيح، فنظرت، فإذا به مضطرب، فسألت عن ذلك، فقيل: إن القاضي كان له ابن عم، وكانا جميعاً بالبصرة، وكان القاضي مشتغلاً بالفقه، وإنما سمع اليسير من القاضي أبي عمر، وكان ابن عمه قد سمع الكتاب،

---

(١) التقييد، ١٧٤/٢، وذكره ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد، ٤٢٩/١-٤٣٠، والذهبي في السير في ترجمة عبدوس، ٩٨/١٩.

(٢) التقييد، ٥٠/١، ترجمة محمد بن الحسين المقومي، و٢٨٧/٢ ترجمة واقد.

وتوفي قديماً، فأخذ نسخة ابن عمه، وكشط اسمه وألحق اسمه إلى أن اتصل النسب بجده، فلم نقرأ عليه، وخرجت من أصبهان إلى البصرة، وقرأته على أبي علي التستري عن أبي عمر، ورحل بعدي أصحابنا من أصبهان، و لم يسمعوا من ابن شكرويه، وكان سماعه من أبي إسحاق، وابن خرشيد قوله وغيره صحيحاً - والله أعلم -[1].

- قصة سماع محمد بن طاهر مع ابن البأآر:

وَرَد عند المقريزي في ترجمة ابن البأآر: إبراهيم بن فضل الأصبهاني، وقال: وذكر أبو عبد الله محمد بن محمود بن النجار عن أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي أنه قال: كان أبوه يحفر الآبار، ورحل في صغره فسمع ببغداد، ورجع منها إلى أصبهان، و لم يتجاوزها، ثم رحل إلى خراسان، وأدرك الأستاذ، و لم يقتصر على ذلك حتى مد يده إلى من لم يره من أهل بلدان شتى لم يدخلها، فأفسد الأول والآخر، ولما دخلت هراة كان بها، فقصدني، وطلب شيئاً من حديث المكيين، والمصريين، فأخرجت له عن مشايخنا بمكة، ومصر، فكتب أحاديث، فبعد أيام بلغني أنه يحدث عن المشايخ الذين حدثته عنهم، فبلغت القصة إلى شيخ البلد أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري؛ فسأله عن لقاء هؤلاء الشيوخ بحضرتي، فقال: سمعت مع هذا المقدسي منهم.

فسألني الشيخ؟ فقلت: ما رأيته قط إلا في هذه البلدة.

فقال له الشيخ: حججت؟

قال: نعم.

قال: فما علامة عرفات؟

---

(١) التقييد، ١/٤٠.

قال: دخلنا بالليل.

قال: يجوز. فما علامة منى؟

قال: كنا بها بالليل.

فقال: ثلاثة أيام، وثلاث ليال لم يصبح بكم الصبح؟ لا بارك الله فيك! وأمر بإخراجه من البلد، وقال: هذا دجال من الدجاجلة!

ثم انكشف أمره بعد ذلك، فلحقه شؤم الكذب، وعقوق المشايخ، حتى صار آيةً في الكذب.

وكان يكذب لنفسه، ولغيره بالإجازات، كان له جزء، وإجازات المشايخ، ويلحق فيه في كل وقت أسماء أقوام من أهل الثروة، ويكتب لهم عن أولئك المشايخ أحاديث تقرأ عليهم ويشحذهم بها.

فقال لي أبو محمد السمرقندي: إلى هذا الخبيث إيش تفعل وأنا بأصبهان؟

قلت: نعم.

قال: كدت أن آخذ الجزء منه ولا أعيده إليه.

فاستعار منه الجزء الذي فيه إجازات المشايخ وخطوطهم، وقد ألحق فيه على الحواشي أسماء عدة من الناس ممن لم يكن له ذكر في صدر الاستدعاء، وحبسه، ولم يرده عليه.

ثم ترك الاشتغال بالحديث، واشتغل بالشحذ، وكشف قناع الوقاحة حتى إنه كان يدخل على أهل الثروة للتعازي، والتهاني، ويروي لهم الأخبار، ويفوز منهم بالقدر النزر، فلا يعتمد على روايته إذا روى، ولا على إجازاته له، ولغيره؛ لكثرة تخليطه فيها، وكذبه.

قال **المقدسي**: سمعت أبا طاهر حمزة بن الحسين الروذوردي يقول: كنا يوماً

في حجرة الفضل الصيدلاني، وكان معنا إبراهيم -يعني هذا- فقال إبراهيم: أتعرفون هذا؟ قلنا: لا، قال : أنا وضعته الساعة"[1].

- قصة محمد بن طاهر في طلبه للعلم :

قال ابن طاهر: "وأقمت بتِنّيس مدّة على أبي محمد بن الحداد، ونظرائه، فضاق بي، فلم يبق معي غير درهم، وكنت أحتاج إلى حبر، وكاغد، فترددت في صرفه في الحبر، أو الكاغد، أو الخبز، ومضى على هذا ثلاثة أيام لم أطعم فيها، فلما كان بكرة اليوم الرابع، قلت في نفسي: لو كان لي اليوم كاغد، لم يمكنني أن أكتب من الجوع، فجعلت الدرهم في فمي، وخرجت لأشري خبزاً؛ فبلعته، ووقع علي الضحك، فلقيني صديق، وأنا أضحك، فقال: ما أضحكك؟ قلت: خير، فألح علي، وأبيت أن أخبره، فحلف بالطلاق لتصدقني، فأخبرته، فأدخلني مترله، وتكلف أطعمةً...

فلما خرجنا لصلاة الظهر، اجتمع به بعض وكلاء عامل تِنِّيس ابن قادوس، فسأله عني ، فقال: هو هذا، قال: إن صاحبي منذ شهر أمر بي أن أوصل إليه كل يوم عشرة دراهم، قيمتها ربع دينار، وسهوت عنه، فأخذ منه ثلاثمائة، وجاء بها"[2].

- قصةٌ أُخرى لمحمد بن طاهر:

وقد حصلت له قصة أخرى ببغداد في رحلته الثانية من الشام إليها حيث إنه كان جائعاً منذ ستة أيام حتى جاء الشيخ أبو علي المقدسي، ووضع ديناراً في مكان، وانصرف، فأخذه ووضعه في وسط مجلدة، ونسي، وراح إلى السوق

(١) المقفّى الكبير، للمقريزي، ١/٢٥٤-٢٥٥.

(٢) السير: ٣٦٧/١٩.

ليشتري طعاماً ففتش جيبه و لم يجد، فضاق صدره حتى نام فرأى في المنام أنه في وسط المجلدة فوجده واشترى طعامه[1].

قال ابن طاهر في ترجمة عبيد الله بن عبد الكريم: سمع يحيى بن بكير في الدعاء، روى عنه مسلم في كتابه هذا الحديث أخبرنا أبو عمرو عبدالوهاب، أخبرنا أبي أنا محمد بن الحسين القطان أخبرنا أبو زرعة الرازي أخبرنا يحيى ابن عبد الله بن بكير حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: كان من دعاء النبي ﷺ: "اللهم إني أعوذ بك من زوال نعمتك وتحول عافيتك وفجاءة نقمتك وجميع سخطك"، أخرجه مسلم في كتابه[2] عن أبي زرعة الرازي الحافظ، وهو حديث عزيز، كان أبو بكر الخطيب الحافظ يفيده الناس من الفقيه أبي الفتح سليم بن أيوب الرازي في الحج، ورواه لهم، و لم نزل نسمعه نازلاً حتى بلغني، وأنا بطوس أنه عند أبي عمرو عبد الوهاب فرحلت إلى أصبهان لأجله[3]، وحكى قصة رحلته لطلب هذا الحديث فقال: "رحلت من طوس إلى أصبهان؛ لأجل حديث أبي زرعة الرازي، الذي أخرجه مسلم عنه، ذاكرني به بعض الرحالة بالليل، فلما أصبحت، سرت إلى أصبهان، و لم أحلل عني حتى دخلت على الشيخ أبي عمرو، فقرأته عليه، عن أبيه، عن القطان، عن أبي زرعة، ودفع إليّ ثلاثة أرغفة وكمثراتين، فما كان لي قوتٌ تلك الليلة غيره، ثم لزمته إلى أن حصَّلت ما أريد، ثم خرجت إلى بغداد، فلما عدت، كان قد توفي"[4].

---

(١) تاريخ الإسلام، في حوادث ووفيات سنة ٥٠١-٥٢٠ هـ ، ص١٧٨-١٧٩.

(٢) صحيح مسلم، ٢٧٣٩، الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار.

(٣) الجمع بين رجال الصحيحين، ١/٣٠٧.

(٤) سير أعلام النبلاء، ١٩/٣٦٦.

وقال في ترجمة مسدد بن مسرهد: أخبرنا أبو الفضل عمرو بن عبيد الله المقري ببغداد، أنا أبو الحسن علي بن محمد المعدل، أنا أبو عمرو الدقاق، أنا محمد بن أحمد بن المهدي، أنا أحمد بن يونس بن سنان الرقي، قال: قدمت العراق في طلب العلم، قال: فسرت إلى البصرة، ثم سرت إلى بغداد، ثم سرت إلى أبي نعيم إلى الكوفة، قال: فقال لي أبو نعيم: ممن أنت؟ فقلت: من أهل الرقة، قال لي: وفيم قدمت؟ قلت: قدمت إلى العراق في طلب العلم، فقال لي: وإلى أين سرت؟ قلت: إلى البصرة، قال: فمن محدث البصرة؟ قال: قلت له: مسدد بن مسرهد بن مسربل من مغربل بن أربد الأسدي، قال: فقال لي: لو كانت في هذه النسبة : "بسم الله الرحمن الرحيم" كانت رقية العقرب.

قال: فقال لي: وأين سرت؟ قال: فقلت له: إلى بغداد، قال: فمن محدث بغداد؟ قال: قلت له: سعدويه، قال: فمن قاضيهم؟ قلت: شعبويه، قال: فمن قاصّهم؟ قلت: شيغويه، قال: ويحك، ويمطرون!![1]

وهذه الأسئلة مِن الشيخ اختبارٌ منه للمسؤول، وقوله أخيراً: "ويحك! ويُمْطرون"! اعتراضٌ منه على جوابه.

وقد عُني المحدِّثون بنقد مرويات ونُسَخ الرواة، وهذا علي بن أحمد بن يوسف القرشي أبو الحسن الهكاري الصوفي: قال عنه ابن النجار: "... وفي حديثه متون موضوعة، مركبة على أسانيد صحيحه..."[2].

وهذا عبد الله بن أحمد يقول: " **سمعت أبي يُثني على يحي بن يحي، ويقول: ما أخرجتْ خراسان مثله، كنّا نسمّيه الشكّاك، من كثرة ما كان يَشكّ في**

---

(١) الجمع بين رجال الصحيحين، ٥٢٣/٢.

(٢) ذيل تاريخ بغداد، ١٧٣/٣.

الحديث، يعني أنه كان كلما توقّف في كلمة أبطلَ سماعه لذلك الحديث، ولم يَرْوِه. ومناقبه جمّة" !![1]

أهمية منهج المحدثين والحاجة إليه :

إن الحاجة إلى منهج المحدثين في تلقي الروايات ونقدها حاجة لا يسدها شيء آخر غير منهجهم!

وإن الحاجة قائمة إلى هذا المنهج ليست من أجل السنة فحسب، بل من أجل علم الرواية في شتى المجالات، فكل علمٍ قائم على الرواية، أو كل الروايات الواردة في أي علم من علوم الشريعة فإنه مفتقرٌ إلى قوانين الرواية عند المحدثين لتمييز ما يصحّ روايةً وما لا يصح.

وبهذا يتضح أن علم الفقه الذي يبحث في تقرير أَحكام الشرع لا يقوم إلا على أساس أَحكام منهج المحدثين في تمييز صحيح الروايات من سقيمها، وإلا تحوّل الفقه في بعض الأحيان إلى ما يُشْبه بناء الأحكام على الأوهام، وذلك حينما يستنبط الفقيه الأحكام الشرعية من روايات عن النبي ﷺ لا يدري أثابتة هي عنه أم غير ثابتة!!

وقُلْ مثل ذلك بالنسبة لعلم العقيدة والتوحيد.

وقُلْ مثل ذلك بالنسبة لتفسير القرآن الكريم.

وقُلْ مثل ذلك بالنسبة لأصول الفقه.

وهكذا يتضح لك بأن علوم الشريعة كلها مفتقرة في جانب الرواية إلى المنهج النقدي عند المحدِّثين.

وهذه الحقيقة لا تتناسب أو لا يتناسب معها واقع المتخصصين في هذه المجالات اليوم إذْ نرى كثيراً منهم لا يدري ما علوم الحديث وما مصطلحه!

ولا يدري كيف يتثبت من صحة الرواية عن رسوله ﷺ ؟!

---

(١) تذكرة الحفاظ، ٢/٤١٦.

معنى الحكم على روايةِ الحديث بالصحة :

إن المسلك الخطأ الذي أشرت إليه في أثناء الحديث عن شروط المحدثين لقبول الرواية من التعامل البارد مع حقائق العلم، وعدم توجيهها إلى العقل والقلب والسلوك، ومن الاتجاهِ -بدلاً من هذا- إلى تلقّي هذه العلوم مجرّد معلومة، إن هذا المسلك الخطأ يتكرر هنا فيما يتعلق بالوقوف على الأحاديث الصحيحة، أو الوقوف على الحكم بصحة حديثٍ ما.

إن المسلك الخطأ ذاته يتكرر لدى كثير منّا هنا، وذلك حينما:

١- لا يتعامل مع مدلول هذه الحقيقة، وإنما يأخذها معلومة للحفظ فقط.

٢- لا يستشعر معنى صحة الحديث ولا معنى الحكم بأنه صحيح.

٣ - لا يتنبّه لمقتضيات صحة الحديث كلها فيأخذ بها.

وهذه غفلة شديدة منّا أوقعنا فيها تطاولُ العهد بنا عن زمنِ النبوّة، وأنوارِ الإيمان الحيّ والعِلْم النافع.

فما معنى صحة الحديث؟ وما معنى الحكم بصحة الحديث أو ثبوته، الذي يجب علينا أن نقف عنده ونتعامل معه؟

حقاً إن علماء الحديث يَبْلغون بك بوساطة سند الحديث الصحيح إلى مجلس النبوّة؛ فكأنما تتلقى الحديثَ مِن لفْظ النبي ﷺ مباشرة!!

أي أنهم يَنْقلونك إلى مجلس النبيّ ﷺ، كما قيل، وذلك عن طريق صحة سند الحديث وفق منهج المحدثين!.

فإذا صح لك الحديث عن رسول الله ﷺ فعليك أن تستشعر في نفسك هذا المعنى!

تصوّرْ أنك في مجلس رسول الله ﷺ!

تصوّرْ أنك أمام رسول الله ﷺ!

تصوّرْ أنك سمعتَ الحديث من رسول الله ﷺ!

تصوّرْ أنه وَجّه إليك الحديث، وعَنَاك به وخاطبك! فما أنت صانعٌ، إذَنْ؟!

وما موقفك من حديث رسول رب العالمين؟!

إذا صح لك الحديث عن رسول الله ﷺ فعليك أن تعلم أن ذلك من أعظم حجج الله عليك، فعليك أن تستشعر النعمة، وتقدّرها حق قدرها، وتشكر المنعم سبحانه وتعالى!

ومما زادني شرفاً وتيها ... وكدتُ بأخمصي أطأ الثريا

دخولي تحت قولك يا عبادي ... وأن صيّرتَ أحمدَ لي نبيّا

إذا صح لك الحديث عن رسول الله ﷺ فاعلم أنه وحْيُ الله عز وجلّ إلى رسوله، وأن الرسول ﷺ لا ينطق عن الهوى، وإنما هو وحْيُ الله يُبلّغُهُ إلى عباده!

قلتُ مرّةً لأخٍ حالقٍ لحيته: أريد أن أسألك سؤالاً صريحاً، وأرجو أن تجيبني صريحاً.

فقال: تفضّل.

فقلت له: لماذا تحلق لحيتك؟

فلم يُحْرِ جواباً.

فقلت له: إذَنْ، أُقسّط عليك السؤال.

فهل تحلق لحيتك باختيارك؛ فأنت الذي تذهب إلى الحلاق، أم هو يَقْبض عليك ويحلق لحيتك؟

فضحك وقال: لا، أنا أذهب إليه باختياري.

فقلت له: عندما تذهب إليه مختاراً ما نهاك عنه الرسول ﷺ هل في نفسك عندئذ أن هذا الذي تفعله أفضلُ مما أمرك به النبي ﷺ؟

فلم يُحْر جواباً.

فقلت له: إن كان هذا هو المعنى الذي يقوم في نفسك فهي والله قضية خطيرة!

وقلت له: لو كنتَ عند النبي ﷺ فقال لك: يا فلان لا تحلق لحيتك. فهل تحلقها ؟

فقال: لا والله لا أحلقها.

فقلت له: إِذَنْ، واللهِ، لقد قال لك رسول الله ﷺ ذلك؛ لأن الأحاديث عنه قد صحّتْ لك بذلك.

وهكذا ينبغي لنا أن يكون هذا هو الموقف من الحديث الصحيح في كل أمر من الأمور، وهكذا ينبغي أن يكون موقف كل مسلم من حديث رسول الله ﷺ.

وليس حديثه ﷺ إلا ما ثبت عنه بأيّ درجة من درجات الثبوت، سواء كان متواتراً أم آحاداً، في أي موضوع في العقيدة أو في الشريعة!!

أدلة توثيق السنة ومظاهره :

توطئـــــة:

يقودنا موضوع توثيق السنة إلى النقاط الآتية:

- توثيق السنة هو توثيق الدين، والحديث عن توثيق السنة حديث عن توثيق الدين كله؛ لأن السنة شطْرُ الدين ، الأساس الذي لا يتمّ إلا به..
- وقد جاءت الأدلة القرآنية القاطعة بتوثيق نصوص الوحْي: كتاباً وسنّةً.
- وجاءت الأدلة العقلية وشواهد الوجود بأن هذا الدين حقٌّ، وأن نصوصه نصوصٌ مقدّسة محفوظة!

- ولو أردنا أن نجمع شهادة الشهود على أن هذا الدين حقٌ، كتاباً وسنّةً، لوجدنا اليقين والحق المبين، الذي ليس بعده إلا الضلال؛ لأن الشهود على هذه الحقيقة هم:

١- الله رب العالمين.

٢- محمد رسول الله.

٣- الملائكة.

٤- أولو العلم.

٥- العقل.

٦- الفطرة.

٧- آيات الله المتجددة في الآفاق وفي الأنفس.

٨- شهادة التاريخ.

٩- شهادة واقعِ الوجود.

١٠- نقْلُ الكتابة والمشافهة لروايات الحديث، وتسجيلُ القلم وتسجيل الذاكرة معاً!!

فأيّ شهادة أعظم من هذه الشهادة ؟!

أيها القارئ العزيز: إن وَحْي الله تعالى -كتابَهُ وسنة نبيه محمد ﷺ- بسموّه وصفاته وحفْظ الله له متزّه عن التعارض والاختلاف، ومتزّه عن التغيير والتبديل والضياع، فهو محفوظ بحفظ الله له.

ولكنّ هذا الوحي الإلهيّ قد أثار حَوْلَهُ أعداءُ الله من المستشرقين وسواهم الشكوك والشبهات، وقد استهدفوا -بطرق مباشرة وطرق غير مباشرة- موضوع توثيقه أكثر مِن سواه!

وهيهات أن تؤثّر تلك الشكوك والشبهات في نصوص الوحي الإلهيّ!، وكيف تؤثر فيه تشكيكاتُ الكافرين، وحافظُهُ رب العالمين؟!

إنّ مَثَلَ تلك الشبهات حول القرآن الكريم والحديث الشريف كمثل نباح الكلاب للمُزْن في السماء؛ فهل يُغيّرُ نباحها شيئاً من صفاء المزن وطهارته وسموّه؟! كلاّ، كلاّ!

ولكنّ ذلك النباح وإن كان لا يغير من الحق شيئاً إلا أنه يُؤذي عباد الله، وقد يُزْعجهم عن الحق، وقد يُضل بعضهم عنه!! ومِن هنا كانت الحاجة إلى مقاومة تلك الأصوات المُنْكِرةِ المُنْكَرَةِ!

ولكنّا في حاجة في بداية الأمر إلى عرْض الحق واضحاً صافياً نقياًّ، قبْل أن نتوجَّهَ إلى تفنيد الشبهات المثارة حوله، وذلك كي لا يَشْغلنا الباطل عن الحق، والتخرّصاتُ والظنونُ والأوهامُ عن اليقين الذي لا مرْية فيه.

استعراضٌ لأدلة توثيق السنة النبوية :

نستعرض، فيما يلي أدلة توثيق السنّة النبوية ومظاهر هذا التوثيق.

إن أهم مظاهر توثيق السنة وأدلته ما يأتي:

أولاً: شهادة الله تعالى:

إن أوّل الشهادات، وأَولاها هي: شهادة الله عز وجل بأن هذا الدين حقٌّ، وكفى بالله شهيداً! وقد شهد الله بهذا في مواضع من كتابه العزيز، القرآن الكريم، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ

مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ (1).

وشَهِدَ أن محمداً عبده ورسوله، ومن ذلك قوله تعالى مخاطباً رســـوله ﷺ: ﴿ قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَـٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾ (2).

نعمْ إنه ليس شيءٌ أكبر شهادة من الله تعالى، وكفى به شهيداً على الحق في هذه القضية وفي كل شيء.

ولا أوثقَ ولا أدقَّ ولا أبلغَ من هذا الكلام للتعبير عن هذه الحقيقة والتدليل عليها!

و في قوله تعالى: ﴿ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾ من الإعجاز في التعبير عن عالمية هذا الدين ما يأسر العقول ويَبْهر الألباب!

وأخبر الله عباده بأخباره الصادقة المتعددة، مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ (3)، وقوله: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ (4)، وقوله: ﴿ وَأَرْسَلْنَـٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (5).

---

(1) ١٨-١٩: آل عمران: ٣.

(2) ١٩: الأنعام: ٦.

(3) ٣-٤: النجم: ٥٣.

(4) ٢٩: الفتح: ٤٨.

(5) ٧٩: النساء: ٤، وقد ورد في آيات متعددة وصْفُ الرسول ﷺ بأن الله أرسله.

ومن أصدق من الله قيلا؟! ومن أصدق من الله حديثاً ؟! فمرحباً بشهادة ربنا، وليخنس المتكبرون على شهادة الله رب العالمين!!

ثانياً: تكفُّلُ الله عز وجل بحفْظ وَحْيِه:

من مظاهر توثيق السنّة وأدلته كذلك: تكفُّلُ الله تعالى بحفظ وحْيِه، وأنه لن يُغَيَّرَ ولن يُبَدَّلَ، وذلك في آيات كثيرة، إضافة إلى شهادته سبحانه، وإخباره بأن الرسول رسوله والوحيَ وحْيُهُ.

والوحيُ هنا يشمل الوحيين: القرآن الكريم، والسنّة المطهرة.

والحقُّ أن الإخبار عن حفظ القرآن الكريم إخبارٌ عن حفظه وحفظ بيانه، وهو السنّة النبوية، كما هو مقرَّرٌ معلوم، كما قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [1]، وقد أثبتَ البحث بأنّ السنّة وحيٌ إلهيٌّ، بما لا يَدَعُ مجالاً للتردد في هذه الحقيقة[2].

وبناءً على هذا فأدلة حفْظ القرآن هي أدلةٌ لحفظ السنّة، أيضاً، وإنْ لم يقع في هذه الأدلة التصريح بذكْر السنّة.

ولقد قرر سبحانه بأن القرآن محفوظ، وأن كل ما تعلّق بالقرآن، وكلَّ مَنْ تعلّق به فهو محفوظ.

وإليك تقرير هذا المعنى من كتاب الله تعالى:

---

(١) ٤٤: النحل: ١٦.

(٢) للباحث بحثٌ أَعدّه للنشر، إن شاء الله تعالى، بعنوان: "السنّة النبوية وحْيٌ إلهيٌّ: جَمْعٌ للأدلة الصريحة مِن الكتاب والسنة على أنّ السنّة وحيٌ"؛ فلا داعي للإطالة بالإفاضة في هذا الموضوع هنا.

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾ [1].

هذا إخبارٌ من الله تعالى أنه هو الذي نزّل هذا الكتابَ وهذا الوحيَ على رسوله ﷺ، وإخبارٌ وتكفلٌ منه أنه حافظٌ له، وكفى بإنزاله إنزالاً وكفى بحفظه حفظاً!!

وإن مما يلْفت النظر ويأسرُ اللُّبَّ أن الله سبحانه، وهو الله جَلَّ في علاه، قد أكد بأكثر من مؤكّد في أسلوب هذا البيان أنه هو الذي نزّل الذكر؛ فانظر إلى التأكيد في قوله: "إنا"، وانظر إلى تقديم ضمير التعظيم العائد إليه عز وجل، ضمير الفصل، في قوله: "نحن نزلنا"!!

وإن مما يلْفت النظرَ ويأسرُ اللُّبَّ كذلك أن الله، وهو الله جَلَّ في علاه، قد أكد الخبر والوعد بحفظ كتابه بعدّة مؤكّدات: فانظر إلى قوله: "إنا"، والتقديم في قوله: "له" ولام التأكيد في قوله: "لحافظون"!!

ومما يستوقف عقول العقلاء المتدبرين للنص المبين، أنه لم يُقَيِّدْ الحفظ بنوعٍ من أنواعه وإنما قال "لحافظون " ليشمل كل أنواع الحفظ:

حفْظ السطور وحفظ الصدور.

حفْظ الألفاظ وحفظ المعاني.

حفْظ التلاوة وحفظ التطبيق والعمل به.

حفْظ القرآن وحفْظ بيانه، وهو السنة المطهرة.

حفْظ القرآن وحفْظ ما يقتضي حفْظُ القرآن حفْظَهُ[2]، ويدخل في هذا:

---

(1) ٩: الحِجْر: ١٥.

(2) قال الشيخ عبدالرحمن المعلمي في "التنكيل.."٤٨/١، متحدِّثاً عن قوله سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾ : والذكر يتناول السنة بمعناه، إن لم يتناولها بلفظه، بل يتناول العربية

حفْظ لغة القرآن.

وحفْظ أُمّة القرآن.

وحفْظ المتمسكين بالقرآن!!

فإذا أردنا أن يحفظنا الله فلْنتمسك بالقرآن المحفوظ، وكفى بحفظ الله حفظاً!!

اللهم وفقنا لذلك بمنّك وفضلك يا أكرم الأكرمين!!

إن الله قد تكفّل بحفظ كتابه-وهذا يشملُ حفظ السنة النبوية، كما سبق أن نبهتُ عليه-.

وإنّ وعْد الله حق.

ولذلك فإن على المرء أن يستشعر هذا المعنى.

وأن يبتهج بلطف الله به وإكرامه له بحفظه كتابه له من كل تغيير أو تبديل.

وإن المتأمل، بقلب حاضر وعقل صحيح، لِواقع حفْظ القرآن منذ أنزله الله إلى اليوم ليذهل ويُشْده من دِقّة حفظ الله له بصورةٍ لا يمكن أن يكون وراءها جُهْد البشر فقط، ولا يمكن أن يكون وراءها إلا الإعجاز الإلهيّ الذي به تؤدِّي الأسباب أَثَرَها، وبه تَفْقِدُ الأسباب أَثَرَها إذا أراد الله، وكذا الحال بالنسبة لجهود حفظ السنّة.

وإن وعْد الله بحفظ كتابه الكريم-وبيانه: السنّة النبوية تَبَعٌ له- لا يُعفِي عباده من القيام بواجبهم الشرعي تجاه حفظ كتابه والدعوة إليه والدفاع عنه، ذلك أن

= وكل ما يتوقف عليه معرفة الحق، فإن المقصود من حفظ القرآن أن تبقى الحجة قائمة والهداية دائمة إلى يوم القيامة لأن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم خاتم الأنبياء، وشريعته خاتمة الشرائع، والله عز وجل إنما خلق الخلق لعبادته فلا يقطع عنهم طريق معرفتها، وانقطاع ذلك في هذه الحياة الدنيا انقطاع لعلة بقائهم فيها ". وقد كتبتُ هذه الفكرة حول دلالة الآية تجاوباً مع رأيه هذا، رحمه الله.

تكفّله سبحانه بحفظ القرآن أمرٌ قدريٌّ كونيٌّ، وأما واجب عبادِه تجاه حفظ كتابه والدفاع عنه والدعوة إليه فواجب شرعيّ، ولا تعارض بينهما، بل إن مما يتجلّى فيه حفظ الله للكتاب الكريم جهود عباده المؤمنين!!

هكذا اقتضت حكمة الله تعالى. لكنَّ الجُهْد البشريّ ليس شرطاً يتوقف عليه الحفظ الإلهي للكتاب، وهكذا الحال بالنسبة إلى السنّة النبوية.

ولقد لَفتَ الله الأنظار إلى التأكيد بأنَّ إنزال القرآن، منذ أوّل الأمر، وحفْظه ليس عملاً بشرياً إطلاقاً، وإن كنتَ متطلعاً إلى بعض الآيات في هذا المعنى فاستمعْ:

﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٩١﴾ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٩٦﴾ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٩٧﴾ وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ ﴿١٩٩﴾ كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٢٠٠﴾ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾[1].

وسبحان الله ما أعجبَ أمرَ هذا القرآن!!

إن الله تعالى يُقرّر في هذه الآيات حقيقةَ تنزيل القرآن ابتداءً في صورةٍ بيانيّة مُحْكَمة تأخذ بالألباب، وفي ضِمْنِ هذا البيان تفنيدٌ دقيقٌ لمطاعن الطاعنين في القرآن الكريم الزائفة. ومما تتجلّى فيه هذا البيان وهذا التفنيد ما يأتي:

١- التأكيد على صفات الله وجلاله سبحانه بما يقْتضيه المقام: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾.

---

(١) ١٩١-٢٠١: الشعراء: ٢٦.

٢- التأكيد على أن الله سبحانه هو الذي أنزل هذا القرآن: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ .

٣- بيانُ سَنَدِ القرآن: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴾ .

فسَنَدُه هو: محمد ﷺ، رسول الله ومصطفاه، عن جبريل، أمين الله على وَحْيِهِ من ملائكته، عن الله رب العالمين!!

٤ - بيان أن تَنَزُّلَ القرآن وحفظه -منذ البداية- ليس عملاً بشرياً، بل هو صُنْعٌ إلهيٌّ، فقد كان تَلقِّي النبي ﷺ له ليس عن طريق الحفظ والجهد البشري، وإنما أنزله الله على قلب محمد ﷺ بنقْل جبريل الروح الأمين، إلى قلب النبيّ مباشرة.

٥- بيان صفةٍ من أهم صفات القرآن بعد هذا، وهي أنه عربيٌّ مبين: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ إنه وضوح وثقةٌ في نزول القرآن وسنده، ووضوح وثقةٌ في لغته وبيانه ومعانيه ومقاصده!!

٦- الاستدلال -بعد هذا كله- على توثيق القرآن بأدلة أخرى، أو نوع آخر من الاستدلال، وهو استشهاد التاريخ الثابت، وهو ما أودعه الله لدى مَن سَبَقَ من علْمٍ بهذا القرآن وهذا الدين وهذا الرسول أنه حقٌّ، إنه عِلْمُ علماء بني إسرائيل به بأنه حقٌّ!!

وقد سلك بعض علماء بني إسرائيل، منذ بعثة النبي ﷺ، مسلكاً مخطئاً وخاطئاً تجاه هذا الدين وهذا القرآن، حيث أنكروا الحقيقة التي لا مرْية فيها، وجحدوا ما أَودعهم الله إياه من العلم برسالة الرسول ﷺ أنها حقٌّ، وتنكّروا لما

كانوا يُبَشِّرون به قبل البعثة مِن ترقّبهم لدينٍ جديد يُرْسِلُ الله به رسولاً من رسله، فلمّا جاء الرسول ليس منهم، وقفوا هذا الموقف، فخالفوا بذلك أسلافهم من العلماء الربانيين، وخالفوا ما ثبت لديهم من دينهم بهذا الخصوص، وناقضوا بعد البعثة المحمدية أنفُسهم قبْلها، فويلٌ للظالمين!

وقد كان هذا العلم الصحيح بالوعد الإلهيّ ببعثة محمد ﷺ، عِلماً متوارَثاً بينهم، ومُثبتَاً في كُتبهم، ولذلك ذَكَرَ الله تعالى أن هذا مِن الشهادات الحق الشاهدة بأن ما أرسل الله به محمداً حقٌّ، وأن ما لدى بني إسرائيل من ذلك شهادة من الشهادات، فأدى الشهادة لله منهم مَن أدّاها، وجحدها مَن جحدها منهم، وتوارَثَ اليوم منهم مهمةَ الجحود هذه مَن لم يتأهل لرحمة الله ورضوانه. وإلى الله المصير، وعند الله الحساب!

٧- الإشارة إلى ما يُفنّد شُبَهَ المبطلين حول هذا القرآن وعدم إيمانهم به، بما يُشْبه المقابلة بما سبق ذكره في الآيات،فمنها قول الله تعالى:﴿ كَذَٰلِكَ سَلَكۡنَٰهُ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿٢٠٠﴾ لَا يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ﴾ .

إنه صُنْعٌ إلهيّ-أعني به هذا السَّلْك في قلوب المجرمين لا يؤمنون به- لإضلالهم بسبب ظلمهم وعنادهم وإعراضهم عن طريق هداية الله، وهذا يقابل قوله: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ﴾ .

والقادر على إنزال القرآن على قلب محمد عليه الصلاة والسلام وحفظه قادرٌ على إضلال المجرمين عنه وهو استدلال فريد عجيب!!

فلا تغرنّكم شبهات أصحاب الشبهات حول هذا الكتاب ولا يخدعنّكم إعراضهم عنه!! وينبغي أن لا يغيب عن ذهن القاريء الكريم بأنّ بعض هذه

المعاني السابق ذكرها تجاه القرآن ينبغي أن تُثْبَت للسنّة، أيضاً: كاستشعار أنها وحْيٌ إلهيٌّ، وأنها مرتبطةٌ بالقرآن ارتباط البيان للمُبَيَّن، وأنّ الله حافظها مِن الضياع، وأن الواجب على عباده القيام بواجبهم نحو حفظها، كما هو الشأن بالنسبة للقرآن.

ثالثاً: اعتماد المحدثين في النقل على السند:

من مظاهر توثيق السنّة وأدلته كذلك: مبدأ الاعتماد على السند في النقل عند المحدِّثين، وعدم الالتفات إلى الروايات التي تُنْقل بدون إسناد، وتأكيدهم على هذا المبدأ الفريد وأن الإسناد من الدين، وتَخَصُّصُ طائفة من علماء الأمّة بعلم الرواية بالإسناد، وانقطاعهم إلى القيام بهذه المهمة، فلَزِموا محابرهم ودفاترهم للحفاظ على نقْل الروايات بأسانيدها، حتى قال الإمام الشافعيّ: "لولا المحابر لخطبتِ الزنادقة على المنابر"[1].

أي لولا محابر المحدّثين الذين قاموا بهذه الوظيفة.

وقالوا: " إن هذا العلم دِينٌ، فانظروا عمن تأخذون دينكم" [2].

وقال عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعيّ: " ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد"[3].

وقال سفيان الثوريّ: "الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأيّ شيء يُقاتِل ؟!" [4]

وقال عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء ما

---

(١) سير أعلام النبلاء: ١٠/٧٠.

(٢) صحيح مسلم، المقدمة، ١/١٤.

(٣) "الإسناد من الدين"، عبد الفتاح أبو غدة، ٢٠، وقد أسنده ابن عبد البر في التمهيد، ١/٥٧.

(٤) المصدر نفسه، ١٩، وقد أسنده السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء، ص٨.

شاء، ولكن إذا قيل له: مَن حدَّثك؟ بقي"[1] أي بقي ساكتاً منقطِعاً عن الحجة، لمخالفته المحجّة.

وقال محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي: "لم يكن في أُمة من الأمم منذ خَلَق الله آدم أُمةٌ يحفظون آثار نبيهم وأنساب سلفهم مثل هذه الأُمة، ولكن إذا قيل له: مَن حدّثك؟ بقيَ "[2].

ومَن عَلِم أهمية السند في نقْل الروايات لم يَخْفَ عليه الإعجاز الإلهيّ في توفيقه سبحانه لهذه الأمة للأخذ بهذه الخصيصة التي لم يُشاركها فيها غيرها، لأنه سبحانه اختص هذا الدين بالحفظ على سائر الأديان.

وقد عَرَضَ الإمام ابن حزم -رحمه الله تعالى- لطريقة نقْلِ الدين عند المسلمين، وذَكَرَ كلاماً جميلاً[3]، خلاصته[4]: "نقْلُ الثقة عن الثقة حتى يَبلغَ به النبيَّ ﷺ، مع الاتصال، يُخبِر كل واحدٍ منهم باسم الذي أَخبَره ونسبِه، وكلهم معروفُ الحال والعين والعدالة والزمان والمكان: خَصَّ الله به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها، وأبقاهُ عندهم غضاً جديداً على قديم الدهور، يَرْحلُ في طلبِهِ إلى الآفاق البعيدةِ مَن لا يُحْصي عدَدهم إلا خالقُهم، ويُواظبُ على تقييده مَن كان الناقل قريباً منه، قد تولى الله حفْظه عليهم، والحمد لله رب العالمين، فلا

---

(١) المصدر نفسه، ١٦- ١٧، وهي في "تاريخ بغداد"، ٦/١٦٦، وغيره.

(٢) المصدر نفسه، ٢٢. وقد جمَعَ أيضاً الشيخ عبد الفتاح أبو غدة كثيراً من أقوال الأئمة في الإسناد، في رسالة بعنوان: "الإسناد من الدين".

(٣) في "الفِصَل في الملل والنحل"، ٢/٨١ -٨٤، بل وما بعدها أيضاً.

(٤) ذكَرَ هذه الخلاصة الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، في" الإسناد من الدين":٢٧- ٢٩. وليس هذا الكلام هو نَصُّ كلام ابن حزم، وإن وُضِع بين علامتَيْ التنصيص، وذلك نظراً للفرق بينه وبين كلام ابن حزم في كتابه.

تفوقهم زلةٌ في كلمة فما فوقها، في شيء من النقل إن وقعتْ لأحدهم، ولا يُمْكن فاسقاً أن يُقحم كلمة موضوعةً ولله تعالى الشكر.

وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من [نَقْل] اليهود، ولكن لا يَقْربون فيه من موسى عليه الصلاة والسلام قُرْبنا من محمد ﷺ، بل يَقِفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً، في أَزْيد من ألفٍ وخمسمائة عام، وإنما يَبْلغون بالنقلِ إلى شمعون ونحوه.

وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق وحده فقط، على أن مخرجه من كذاب قد صح كذبه! وأما النقل بالطريق المشتملة على كذّاب أو مجهول العين، فكثير في نقل اليهود والنصارى.

وأما أقوال الصحابة والتابعين ﷺ، فلا يُمْكن اليهود أن يَبْلغوا إلى صاحبِ نبيٍّ أصلاً، ولا إلى تابعٍ له، ولا يُمْكن النصارى أن يَصِلوا إلى أعلى من شمعون وبولص".

وقال الشيخ مصطفى صبري[(١)]: "الطريقةُ المتبعَةُ في الإسلام لتوثيق الأحاديث النبوية: أفضَلُ طريقٍ وأعلاها، لا تُدانيها في دِقَّتها وسُمُوِّها أيُّ طريقةٍ عِلميةٍ غربيَّةٍ اتُّبِعَتْ في توثيق الروايات، ففي (صحيح البخاري) مثلاً: ألفانِ وستمائة واثنان من الأحاديث المُسْنَدَة، سوى المكرَّرة، انتقاها البخاري من مائة ألفِ

---

(١) في مواضع من كتابه:" موقفُ العقل والعِلم والعالَم من ربِّ العالمين وعباده المرسلين"، ٤/٥٧ ٥٩، ٦٠، ٨٧، ٨٨. وقـد نقلتُ هذا النصَّ عن "الإسناد من الدين"، للشيخ عبدالفتاح أبو غدة، رحمه الله، ولـيس هـو كلام مصطفى صبري بالنص، وإنما اشتمل على تقديم وتأخير، وحذفٍ وتغيير، وتصـحيح، فكأن الكلام لم يَعُدْ كلامه، ولا ينبغي أن يوضع بَين علامَتَيْ التنصيص والحالة هذه، وإن كان معناه في الجملة هو معنى كلامه! وإنما اخترتُه على كلام المؤلف لاختصاره وصحة معناه وعُجْمَةِ المؤلف.

حديثٍ صحيحٍ يَحْفَظُهُا، وفيه قريبٌ من أَلْفَيْ راوٍ، اختارهم من نَيِّفٍ وثلاثين ألفاً من الرُّوَاةِ الثقاتِ الذين يَعْرِفُهم. وكتاب البخاري، البالغُ أربعَ مجلداتٍ كبيرة، يَبْقَى بعد حذفِ أسانيدِه على حَجْمِ مجلّدٍ واحدٍ متوسطِ الحجم.

فهل سمعتُم، وسَمِعَتْ الدنيا، أَن كتابَ تاريخٍ في هذا الحجم، يُروَى ما فيه سَمَاعاً مِن أَلفَيْ رجلٍ ثقة، يَعْرِفُهم المؤلِّفُ وغيرُهُ من أهل العلم، بأسمائهم وأوصافهم، على أن تكون كلُّ جملةٍ معيَّنَةٍ من الكتاب، مؤلَّفةً من سطرٍ أو أكثَرَ أو أقَلَّ تقريباً، سَمِعَها فلان، وهو مِن فلان، إلى أن اتَّصَلَ -الإسنادُ والسماعُ- بالنبيِّ ﷺ، فيُقامُ لكل سَطْرٍ من سُطورِ الكتابِ تقريباً شُهودٌ من الرواة يَتحمَّلون مسئوليةَ روايته" !!

وقال أيضاً: "ولا مُغالاةَ أصلاً في نَفْي من يُساوي محمداً ﷺ أو يُدانيه، في كون حياتِه من مبعثِه إلى وفاته -ولا سيما أحاديثُهُ مع المناسباتِ الداعيةِ إلى ورودِها- مضبوطةً مدوَّنةً. ولا نُغالي أيضاً إذا قلنا: إن ضبْط سُنَّةِ نبي الإسلام أصحُّ وأَثبَتُ من كُتُبِ أهل الكتاب.

فقدْ أدَّى كمالُ الاعتناءِ الإسلامي بحياة نبينا ﷺ، وتتبُّعِ أقواله وأفعاله، إلى الاعتناء بحياةِ الُمتَتَبِّعين أنفسِهم -أعني الرواة عنه- وليس أحدٌ في الدنيا عُنِيَ، في سبيل العناية به، بكلِّ من لقيه وبكل من روَى عنه شيئاً، وبمن رَوَى، عمن رَوَى، عمن رَوَى إلى آخره، -إلا رسول الله سيدَنا محمداً ﷺ -.

وأُلِّفَ في الصحابةِ الكُتُب، مثلُ : طبقاتِ ابن سعدٍ[1]، وكتاب الصحابة لابن السكن، وكتاب الاستيعاب لابن عبد البر، ومعرفة الصحابة للبغوي،

---

(١) يلاحَظ أن كتاب ابن سعد ليس خاصّاً بالصحابة، رضوان الله عليهم، وإنما دخل فيه التابعون وغيرهم .

وأُسْدِ الغابة لابن الأثير، والإصابة لابن حجر، وغيرها من المؤلفات، ففيها نحو عشرة آلاف صحابيّ مع تراجمهم.

ودُرِسَ في أسماء كُتبِ الرجال من التابعين، وتَبَعِ التابعين، حياةُ نحوِ مائة ألف رجل على الأقل، وعلى تخمين العالم الألماني" شبرنجر" خمسمائة ألف، فلا أُغالي إذا قلتُ أيضاً: إن كيفية الاعتناء بحياة محمد ﷺ معجزةٌ من معجزاتِ الإسلام، قال العالم الألماني المارُّ الذكر في مقدمة كتاب (الإصابة) الذي طُبِعَ في كلكته في الهند وتولّى تصحيحَه: "إن الدنيا لم تر، ولن ترى، أمَّةً مثلَ المسلمين، فقد دُرِسَ بفضل علم الرجال الذي أوجدوه حياةُ نِصفِ مليون رجل".

وحَسْبُك أنَّ نَقْدَ الرجال أيْ رجالِ الحديثِ أصبح علماً مدوَّناً في الإسلام، له كتبٌ خاصةٌ لا تستوعبها المجلّدات، نذكرُ منها: (تهذيب الكمال) للمِزِّي، في خمسة وثلاثين مجلداً بالفهارس، وعليه كتابُ علاء الدين مُغْلطاي في ثلاثة عشر مجلداً، و(تهذيب التهذيب) للحافظ ابن حجر في اثني عشر مجلداً، و(ميزان الاعتدال) للذهبي، و(لسان الميزان) لابن حجر، وغيرها مما لا يحصى.

كان كلُّ هذا التَّوسُّعِ في تدقيق أحوال الرجال، للاطّلاع على منزلةِ رواة الأحاديث في الصدق والضبط والأمانة،

قال العلامة الفاضل الشيخ شِبْلي النعماني الهندي في كتابه عن السيرة: "إنَّ كل مِلَّةٍ وكلَّ طائفةٍ من معتنقي الأديان، تُقدِّسُ دينَها وتُفضِّلُه على دين غيرها، فلو وجَّهنا سؤالاً عاماً إلى جميع أهل الأرض عمن له المَوْجُوديَّةُ[1] الفائقة من بين مؤسِّسي الأديان، فلا شك أن الأجوبة على هذا السؤال تَرِدُ مختلِفةً بعَدَدِ اختلاف مُرْسِليها في الدين.

---

(١) هذه نسبةٌ ليست عربية، فيما يبدو لي.

ولكن إذا زدنا تفصيلاً وإيضاحاً في لفْظ السؤال، فقلنا مثلاً: مَن ذا الذي ضَبطَ جميعُ نُصوصِ كتابهِ المُنْزَلِ عليه ضبطاً، وثُبِّتَ حَرْفياً بموفَّقيَّةٍ وصداقة [لعلَّهُ يقْصِدُ: مِصْداقيَّة] لم قيّد من حَظِّ الكتبِ المقدَّسة[أي الأُخرى]؟

ومِن ناحيةٍ أخرى: قيّد ونُقِلَ جميعُ أفعاله وأقوالِه وأسفارِه وأخلاقه وعاداتِه، حتى شَكْلُ لبَاسِه، وصُورةُ تَلَبُّسه، وخُطُوطُ وجهه، وكيفيَّةُ تَكَلُّمِه ومَشْيِه، وطَرْزُ مُعاشَرَته، وحتى أكلُه وشُربُه ونومُهُ وتبسُّمُهُ ومَسَاعِيه بجميع فروعِه وتفاصيله؟ فالجوابُ -لابُدَّ أن يكون- محمدٌ ﷺ" (١).

وقال الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي: " الإنسان يفتقر في دينه ودنياه، إلى معلومات كثيرة، لا سبيلَ له إليها إلا بالأخبار، وإذْ كان يقَعُ في الأخبار الحق والباطل، والصدق والكذب، والصواب والخطأ، فهو مضطرٌ إلى تمييز ذلك.

وقد هيأ الله تبارك وتعالى لنا سَلَفَ صِدْق، حَفِظوا لنا جميعَ ما نحتاج إليه من الأخبار، في تفسير كتاب ربنا عز وجل، وسُنَّةِ نبينا ﷺ، وآثار أصحابِه، وقضايا القُضاة، وفتاوى الفقهاء، واللغة وآدابها، والشعر، والتاريخ، وغير ذلك.

والتزموا، وأَلْزَمُوا مَن بعدَهم، سَوْقَ تلك الأخبار بالأسانيد، وتتبعوا أحوالَ الرواة التي تُساعدُ على نقد أخبارهم وحَفظوها لنا في جملة ما حَفظوا، وتفقّدوا أحوال الرواة، وقَضَوْا على كل راوٍ بما يَستحقُّه، فميَّزوا مَن يجبُ الاحتجاجُ بخبره ولو انفرد، ومَن لا يجبُ الاحتجاجُ به إلا إذا اعتَضَد، ومَن لا يُحتَجُّ به ولكن يُستَشْهَد، ومَن يُعتَمَدُ عليه في حالٍ دون أخرى، وما دُونَ ذلك من متساهلٍ ومُغَفَّلٍ وكذاب.

---

(١) الكـــلام هنا كلُّه نقله مصطفى صبري عن شبلي النعماني. وعَلّقَ هنا في "الإسناد من الدين": ٣٣، بقوله: "انتهى باختصار وتصرفٍ يسير" وقد ذَكَرتُ في الحاشية السابقة الملاحظة هناك، وأنه ليس يسيراً، فيما رأيتُ.

وعَمَدُوا إلى الأخبار فانتقدوها وفحصوها، وخَلَّصُوا لنا منها ما ضمَّنوه كتبَ الصحيح، وتفقَّدوا الأخبارَ التي ظاهِرُها الصحة، وقد عَرَفوا بسَعَةِ علمِهم ودقَّةِ فهمِهم: ما يَدفَعُها عن الصحة، فشَرَحوا عِلَلَها، وبيَّنوا خَلَلَها، وضمَّنوها كتبَ العِلَل.

وحاولوا مع ذلك إماتَةَ الأَخبار الكاذبة، فلم يَنْقُل أَفاضِلُهم منها إلا ما احتاجوا إلى ذكره؛ للدلالة على كذبِ راويه أو وَهنِه. ومَن تسامَحَ من متأخِّريهم فرَوَى كلَّ ما سَمِعَ، فقد بيَّنَ ذلك، وَوَكلَ الناسَ إلى النقدِ الذي قد مُهِّدَتْ قواعدُهُ، ونُصِبَتْ مَعالمُه، فَبِحَقٍّ قال المستشرقُ المحقِّقُ[1] (مرجليوث): "لِيَفْتَخِرِ المسلمون ما شاؤوا بعِلْمِ حديثِهم"[2].

رابعاً: فحْصُ المحدِّثين للسند فحصاً دقيقاً:

من الأدلة على توثيق السنّة ومظاهره كذلك، فحْصُ المحدّثين للسند وَفْق ضوابطهم الدقيقة، مما أعطى للسند قيمتَه وأهميتَه، والاعتدادَ به وثيقة صادقة

---

(١) قد شاع عند كثير من الناس، ولا سيما نحن المسلمين ظاهرةُ إطلاق الوصفِ على شخصٍ ما بأنه محَقِّقٌ أو علاّمة أو منصِف؛ لمجرّد أننا رأيناه أُطلَقَ عبارةً فيها شيء من الإنصاف -وربما لم نتحقق منها- وهذا يُنافي ما ينبغي أن يكون: من التثبت، والنظر المُنصِف لتلك العبارة، والنظر إلى العبارة وإلى بقية كلامه وبقية مواقفه ومسْلكه العلميّ، ثم نُصْدِر حُكماً عاماً أو خاصاً أو مُقَيَّداً، نراعي فيه منهج هذا الدين في العدْل والنَّصَفَة مع كل أحد، ونبتعد في ذلك عن التعجل أو الحيف أو التناقض. والإسلام ليس بحاجة إلى أن نَجْمَعَ له مَدْح أي شخصٍ حتى ولو كان يذمُّه أحياناً، أو لم يُرِد المدح بإطلاقه، إلى آخر هذه الأوجُه، ثم قد نُصَوِّر الأمر على غير ما هو عليه؛ فنُسيء إلى الإسلام مِن حيث أردنا نفْعه!! و"مرجليوث" هذا ليس كلامه عن الإسلام هو هذا فقط، بل له كتابات كثيرة، عن الحديث والسيرة وغير ذلك، فلابدَّ من شمول النظرة.

(٢) مُقَدِّمة المُعلّمي لِتَقْدمة "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، "أ" و "ب". وهو منقول في "الإسناد من الدين": ٣٣- ٣٤.

دقيقة في أغلب الأحوال لنقْل الروايات - بسبب هذا المنهج.

ومما يَدلُّ على هذا الأمر أنهم اشترطوا في السند الاتصال من مبدئه إلى منتهاه، بأنْ يكون كلُّ راوٍ يُحَدِّث عمن فوقه مباشرةً ، فيكون نَقْله عن مَن سَمِع منه، أو أخذ عنه ذلك المنقول.

وليس هذا فحسبُ، بل اشترطوا أن يتصل السند بنقل الثقات، وهُمُ العدول الضابطون.

فمتى وُجِدَ في السند انقطاع أو راوٍ غير عدلٍ، أو راوٍ غير ضابط رُدّتْ الرواية.

وليس هذا فحسب، بل إذا جاء السند بشيءٍ مِن الشذوذ أو العلة القادحة فإنه مردودٌ عندهم.

وبناءً على هذا التثبت والتمحيص أُلِّفت كتب علوم الحديث المتعددة ، لبيان هذا المنهج وتوضيحه والتأكيد عليه[1].

وبناء على هذا المنهج التمحيصيّ وُضِعتْ كتب الحديث وأُسِّستْ؛ فجاءنا صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم، وكتب السنن، والمصنفات والجوامع والمسانيد والأجزاء، وعند الله الثواب والجزاء ! وما هذه المصنفات إلا شاهدُ صِدق بحقيقة منهج المحدثين التمحيصيّ، ومستواه العالي في النقد والتثبت.

والمقصود هنا الإشارة إلى هذا الجانب مِن جوانب خدمة السنّة، لا بحثه مفصّلاً؛ إذ كُتِب فيه باستفاضة في كتب علوم الحديث، وكذلك في كتب تخريج الحديث - تطبيقاً له-[2].

---

(١) مِن المؤلفات في علوم الحديث المشهورة: مقدمة ابن الصلاح، والكفاية، للخطيب البغدادي، ونزهة النظر، لابن حجر، وتدريب الراوي، للسيوطيّ، وغيرها كثير جدّاً قديماً وحديثاً.

(٢) يُنظر شروط المحدِّثين لقبول الرواية، وأثر شروط قبول الرواية عند المحدثين، من هذا البحث.

خامساً: فحْص المحدثين للمتن فحْصاً دقيقاً:

من الأدلة على توثيق السنّة ومظاهره كذلك، فحْص المحدثين للمتن، وَفْق ضوابطهم الدقيقة، وعدم الاكتفاء بنقد السند فقط، فلا بدّ أن يدققوا: هل المنقول بالسند يَتَّسق أن يكون من كلام النبوّة أم لا ؟

وقد قرروا أنه إذا جاء متن الرواية باطلاً لم يحتاجوا للحكم ببطلانه إلى النظر في السند، قال المعلّمي: "فإذا قام البرهان على بطلان المتن، لم يتوقف الحكم ببطلانه على وجود متَّهمٍ بالوضع في سنده"[١].

ونَقل الصنعاني عن ابن حجر قوله: "فائدة مهمة عزيزة النقل كثيرة الجدوى والنفع، وهي: من المقرر عندهم أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن، إذ قد يصح السند، أو يحسن؛ لاجتماعِ شروطه: من الاتصال، والعدالة، والضبط، دون المتن؛ لشذوذٍ أو علة، وقد لا يَصِحّ السند ويصح المتن مِن طريقٍ أخرى؛ فلا تنافي بين قولهم: "هذا حديث صحيح"؛ لأن مرادهم به: اتصال سنده، مع سائر الأوصاف، في الظاهر، لا قطعاً؛ لعدم استلزام الصحة لكلِّ فردٍ مِن أسانيد ذلك الحديث؛ فَعُلِم أن التقييد بصحة السند ليس صريحاً في صحة المتن، ولا ضعفه، بل هو على الاحتمال؛ فهو دون الحكم بالصحة أو الحسن للمتن؛ إذ لا احتمالَ حينئذ"[٢].

وباستكمال نظرهم في المتن يتوصلون إلى معرفةِ هل الحديث ثابت عن رسول الله ﷺ أم لا[٣] ؟

---

(١) حاشية تعليقاته على "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة"، ص٢٨١.

(٢) توضيح الأفكار، للصنعاني، ١/١٩٥-١٩٦.

(٣) يُنْظر: "حوار حول منهج المحدِّثين في نقد الروايات سنداً ومتناً"، د.عبد الله الرحيلي.

ويكفي لإثبات هذا المنهج التمحيصيّ عندهم اشتراطهم سلامة كلٍّ مِن السند والمتن مِن الشذوذ، والعلة القادحة، ومِن ذلك سلامة المتن مِن النكارة؛ وبناءً عليه رَدّوا الأحاديث المنكرة، بغضّ النظر عن سندها، حتى ولو جاء سنداً نظيفاً.

وكم مِن كتابٍ موضوعٍ على سند يبدو سليماً رَدُّوه، وكم مِن حديثٍ جاء موضوعاً على سندٍ نظيف رَدّوه؛ فلله درهم ما أعقلهم وما أشد ذكاءهم، ويا لَله ما أروع منهجهم!

وها هو الذهبيّ بعد سَوْق الحديث عن ابن عباس وفيه: أنّ رسول الله ﷺ قال لعليّ: " أفلا أُعلّمك كلمات تثبت ما تعلمت في صدرك؟". فقال: أجل! قال: "إذا كانت ليلة الجمعة فقم بأربع ركعات تقرأ فيهن..." الحديث. يُعلّق الإمام الذهبيّ بشأنه فيقول: "وهو مع نظافة سنده حديثٌ منكر جدّاً..."[(١)]. وقال الذهبي، أيضاً في متن حديثٍ: "وهو موضوعٌ على سند الصحيحين..."[(٢)]. وقال الذهبيّ، أيضاً، في محمد بن علي الشرابي: "وضع على سندٍ صحيحٍ: أكذبُ الناس الصوّاغون والصبّاغون"[(٣)].

وقال المزي في زيد بن رفاعة الهاشمي: "وقد وضع عامّتها [أي الأربعين الودعانية] على أسانيد صحاحٍ مشهورة بين أهل الحديث يعرفها الخاص منهم والعام، فكان ذلك أبلغَ في هتك ستره، وبيان عواره..." [(٤)].

وقال ابن حجر في متنِ حديثٍ: "وهو منكرٌ- مع نظافة سنده- وما أظنه إلا

---

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ٣/ ٣٠١ و٣٠٢.

(٢) انظر الكشف الحثيث، لابن سبط ابن العجمي، تحقيق صبحي السامرائي، ص٢٦١.

(٣) المغني في الضعفاء، ٢/ ٦١٧.

(٤) لسان الميزان، لابن حجر، ٢/ ٥٠٦.

غلطاً"[١].

هذه نصوصهم، وهذا هو منهجهم!

سادساً: فحْصُ المحدثين للكتُب والصحف ونُسَخِ الكتب:

ومن أدلة توثيق السنّة ومظاهره كذلك، فحْص المحدثين للكتب والصحف ونُسَخِ الكتب، وتوثيقهم لها كتوثيقهم للرواة جنباً إلى جنب:

- فنسخوها.
- وقرؤوها.
- وصححوها.
- وقعّدوا القواعد للنسخ والتصحيح.
- وكتبوا عليها السَّمَاعات، بمثابة الشهادات والإقرارات!!
- وتركوا الرواية عن النسخة غير المعتمدة عندهم، وبَلَغَ بهم السموّ في التثبت أن أحدهم ربما إذا شك في روايةٍ واحدةٍ مِن كتابه اجتنبَ الرواية من الكتاب كله، وقال: " لا والله لا أُحدِّث مِنه أبداً"!!

قال ابن نقطة: "حدثني عبد العظيم بن عبدالقوي المنذري بمصر قال: لما أرادوا أن يقرؤوا سنن أبي عبد الرحمن النسائي على السلفي أتوه بنسخة سعد الخير وهي مصححة قد سمعها من أبي محمد الدوني، فقال: ما تريدون تقرؤون؟ فقالوا: سنن النسائي، فقال: فيها اسمي أحمد بن محمد؟ قالوا: لا، قال: فاجتذبها من يد القاري بغيظ ورمى بها وقال: لا أحدث إلا من أصلي، فقالوا له: هذا بخط سعد الخير وهو ثقة حافظ قد كتبها عن شيخك، فقال: إن كان فيها اسمي وإلا فلا أحدث بها، و لم يحدث بها حتى مات"[٢].

---

(١) الفتح، ١٠/ ١٣٧.

(٢) التقييـــد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة، ٢٠٥/١، وانظر بعده ففيه قصة امتناع السلفي، أيضاً، الإقراء من كتاب اللالكائي؛ لكون النسخة ليست هي النسخة التي عليها سماعه.

سابعاً: مبدأ اختبار الشيخ للتلميذ، واختبار التلميذ للشيخ عندهم:

ومن أدلة توثيق السنّة ومظاهره كذلك، مبدأ اختبار الشيخ للتلميذ عندهم، واختبار التلميذ للشيخ، دون مجاملة!! وذلك للتوثق: هل التلميذ أهلٌ لحمل حديث رسول الله ﷺ ؟! وهل الشيخ أَهلٌ لأنْ يؤخذ عنه حديث رسول الله ﷺ ؟! ومشهور مِنْ هذا الصنيع:

- اختبار أهل بغداد للإمام البخاري-إنْ صحّت[1]-.

- وقصة اختبار يحيى بن معين لشيخه أبي نعيم الفضل بن دكين، بصحبة أحمد بن حنبل وآخر[2].

فكم شيخٍ اختَبَرَهَ تلميذه فتركه ولم يعرّج عليه.

وكم من تلميذ اختبره شيخه فطرده.

وكم من تلميذ اختبره شيخه فقرّبه، وربما خصّه بالتحديث في أوقاتٍ!!

فهل وُجدَ هذا لمبدأ في الرواية والتربية والتعليم عند غير المسلمين؟!

وهل يمكن أن يوجد؟!

هيهات هيهات!

فما بال بعض القوم، إِذَنْ، يتكلمون؟

يتكلمون في ماذا؟!

يتكلمون في مدى الثقة بروايات المسلمين عن نبيّهم!

سبحان الله! لقد قيل: إن الذي بيته من زجاج لا يرمِ الناسَ بالحجارة!

ثم كيف يتجرّأون؟ وكيف يجدون طريقاً للطعن في منهج المحدثين في نقْل حديث رسول الله ﷺ والحالة هذه؟!

---

(١) تُنْظر القصة في: تاريخ بغداد، ٢/ ٢٠-٢١، طبقات الشافعية، للسبكي، ٢/ ٢١٨.

(٢) تُنْظر القصة في: تاريخ بغداد، ١٢/ ٣٥٣-٣٥٤.

ثامناً: مبدأ الرحلة عندهم في طلب الحديث:

ومن أدلة توثيق السنّة ومن مظاهره كذلك، مبدأ الرحلة عندهم في طلب الحديث، بل ربما في طلب الحديث الواحد، فكم سافر الواحد منهم إلى أقطار بعيدة، بوسائلهم المتواضعة والمكّلفة والمتعبة، كل ذلك أحياناً من أجل حديث واحدٍ ليسمعه من الراوي، وذلك من أجْل اتصال السند، أومن أجْل علوّ السند!

والأمثلة على هذا كثيرة مشهورة![1]

وقد أصبح مبدأ الرحلة عندهم مألوفاً مشهوراً، على مختلف العصور، مِن عهد الصحابة، رضوان الله عليهم، فمن بعدهم .

ومِن الرحلات ما تمّ في عهد النبوة، ومنها ما كان بعد ذلك على مختلف العصور. ومِن هذه الرحلات:

- رحلة نبي الله موسى، عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، إلى الخضر[2].

- رحلة مالك بن الحويرث، ومَن معه، رضي الله عنهم، إلى رسول الله ﷺ، وبقاؤهم عنده عشرين يوماً وليلة، للأخذ عنه ﷺ[3].

- رحلة ضمام بن ثعلبة إلى رسول الله ﷺ، وإلقاؤه الأسئلة عليه[4].

- رحلة سعيد بن جبير مِن العراق إلى مكة، في مسألة الملاعنة[5].

وقد بوّب عدد مِن أهل العلم في كتبهم في الحديث أبواباً بعنوان: "الرحلة في

---

(١) يُـنظَر: ما كتبته بعنوان: عناية السلف بالسنّة النبوية: المعالم والمنهج، المبحث الثاني، المطلب الثاني، منه.

(٢) البخاري، في عدة مواضع، منها: ١٢٢، العلم، ومسلم، ٢٣٨٠، الفضائل.

(٣) البخاري، ٦٣١، الأذان، ومواضع أخرى، ومسلم، ٦٧٤، المساجد ومواضع الصلاة.

(٤) البخاري، ٦٣، العلم، ومسلم، ١٢، الإيمان.

(٥) الفتح، ٦٤٢/٩.

طلب العلم"، أو نحو ذلك مِن الأبواب[1].

وأُلِّفت في الرحلة وآدابها وشروطها مؤلفاتٌ مفردة، ككتاب: الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي[2]. والمقصود هنا الإشارة إلى دليلٍ مِن أدلة توثيق السنّة النبوية، وإلى مظهرٍ مِن مظاهره، لا دراسته مستقلاً.

تاسعاً: طبيعة مجالس التحديث عندهم:

ومن أدلة توثيق السنّة ومن مظاهره كذلك، مجالس التحديث عندهم، ومبدأ الضبط والتثبت فيها، وفكرة مُقَرِّرِ المجلس التي يكفي المحدثين والمسلمين شرفاً أن تحصل ولو مرة واحدة في تاريخهم؛ ليتبين إلى أيّ مدى من السموّ في التفكير ذهب المحدِّثون، وإلى أيّ مدى بلغت هذه الأمة في التثبت في النقل عن نبيها ﷺ

ومقرِّرُ المجلس هو شخص يكتب كل شيء عن الدرس وسَيْرِهِ وشيخهِ وتلاميذه، وقارئ الحديث في المجلس، والكتاب، والمتأخر، والمتشاغل، والناعس وعند أيّ موضعٍ من القراءة بَرَى فلانٌ قلمه؟! وعند أيّ موضع من القراءة جاء فلان المتأخر؟!

والحمد لله قد بقيت بعض الوثائق المخطوطة بأيديهم -رحمهم الله تعالى- شاهدة بمثل هذا الصنيع، وأذكر أنني قد قرأت شيئاً مِن هذا في بعض المخطوطات.

---

(١) يُــنْظر مثلاً: البخاري، مع الفتح، ١/ ١٧٣، ١٨٤، والدارمي، ١/ ١٤٩، ومصنف ابن أبي شيبة، ٥/ ٢٨٥، ومجمع الزوائد، ١/ ١٣٣، والترغيب والترهيب، ١/ ١٠٤.

(٢) بتحقــيق د.نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ، ويُنْظر "جامع بــيان العــلم وفضله، لابن عبد البر، بتحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، ط. الثانية، ١٤١٦هـ، ص ٣٨٨، وما بعدها، ففيه نقولٌ كثيرة عن موضوع الرحلة.

عاشراً: الجرح والتعديل ودقّته وسجلاّهم فيه:

ومن مظاهر توثيق السنّة وأدلته كذلك، الجرح والتعديل عندهم، ودقّته، وسجلاّهم فيه، وعدم مجاملتهم فيه للآباء والأبناء والإخوة، للحفاظ على حديث رسول الله ﷺ. ولعلّ الأمثلة على هذا معروفة مشهورة.

ووثائق المحدّثين في جرح الرواة وتعديلهم؛ من أَجْلِ التوثق في الرواية عن نبيّهم، باقية معروضة على الناس في سجلاّهم وكُتبهم في الجرح والتعديل وتراجم الرجال.

حقاً إن تلك الكتب في الجرح والتعديل سجلاّتٌ موثّقة لأئمة الحديث، تشهد بحسن صنيعهم ودقّة منهجهم.

لقد كانوا يُعْنون بتدوين تلك المعلومات عند أسماء الرواة وأنسابهم وتاريخ حياهم بما لا مثيل له في الدنيا.

لقد انشغلوا بهذا الجانب الذي يبدو لبعض الناس بعيداً عن رواية الحديث!

وحقيقةُ الأمر أنه في الصميم، وأنه كان عملاً ضرورياً دقيقاً، وإن التنبه له والعناية به أشبه ما يكون بالمعجزة، بل هو إعجاز إلهيّ أيضاً يظهر في عمل البشر!

إن للتجار وأهل الدنيا سجلاهم ودفاترهم التي يَحْملونها ويحافظون عليها ويدوّنون فيها دنياهم وأموالهم والحقوق التي لهم عند الناس، ويُثْبتون فيها أسماء زبائنهم وغرمائهم، وما بينهم من معاملات وشروط.

أمّا المحدِّثون - رحمهم الله تعالى - فسجلاّهم ودفاترهم لا تحمل شيئاً من هذا كله! وكيف يكون فيها شيء من ذلك وهم في غالب أحوالهم لم يشتغلوا بشيء من الدنيا وأعمالها، بل منهم من انقطع عن كل شيء إلا عن حديث رسول الله ﷺ ؟!

إِذَنْ، ماذا في دفاتر المحدّثين وسجلاهم؟!

إن فيها الروايات عن رسول الله ﷺ نبيِّهِم الذي آمن به التابعون فمَنْ بعدهم ولم يروه، ويتطلّعون إلى رؤيته ﷺ يوم القيامة!

وتَخَصَّص المحدِّثون منهم بالاشتغال بحديثه، وبجْمع رواياته، ورواته وأسانيده!!

فسجلاّتهم التي انشغلوا بها وعُنُوا بها ليست كسجلات ذلك الصنف من الناس، وإنما دوّنوا فيها:

- روايات حديث نبيهم، عليه الصلاة والسلام، ورحمهم الله تعالى.

- وأسماء رواة الحديث، وتاريخ حياتهم، وبيان أحوالهم من حيث الثقة وعدمها. وهؤلاء هم زبائنهم الذين يتعاملون معهم، لكنهم لا يأخذون منهم شيئاً من الدنيا. كلاّ، كلاّ، وإنما يبحثون عن الدِّين!!

فأيّ الفريقين أحق برضا مولاهم وخالقهم؟!

وأيّ الفريقين أقرب إلى نبيهم؟!

وأيّ الفريقين أولى بالسعادة في الدنيا والآخرة؟!

وأيهم أولى بالحمد والثناء؟!

وأيهم دعا له رسول الله بالنضارة؟!

هذا على أنّ الدنيا في حُكم هذا الدين ليست حراماً، ولكن شتان بين مجال ومجال، وإنْ كان لا يخلو ذلك الصنف من الناس، المتجه للمال والتجارة، مِنْ قائمٍ لله بأمره في مجاله!

والحقُّ أن اندفاع المحدِّثين لتسجيل المعلومات في سجلاّتهم أعظمُ من اندفاع أهل التجارة والأموال لتسجيل معلوماتهم في سجلاّتهم.

وإذا أُحضر كلٌّ سجلاته تبين الفرقُ بين السجلاّت والسجلاّت، والفرقُ بين أصحابها وكاتبيها، والفرقُ بين وظيفةِ هذا الصنف وهذا الصنف!

حادي عشر: تسخير الله سبحانه المحدِّثين لهذا التخصص:

ومن أدلة توثيق السنّة، ومن مظاهره كذلك: تسخير الله سبحانه المحدِّثين لهذا التخصص، ولابتكار هذا المنهج، وتطبيقهم له، وانقطاعهم لهذا الشأن!!

ويُدْرِك هذا التسخير الإلهيّ من يطّلع على الآتي:

- حياة المحدثين وأوصافهم.

- أخبارٌ عن جوانبَ مِن تسخير الله لهم لينخرطوا في هذا المجال. ومِن ذلك ما جاء عن بعضهم أنه لا يستطيع أن يشتغل بغير الحديث مِن العلم بسبب ما يجدُهُ مِن صَرْفه إليه صرفاً لا يدري ما سببه، ومِن هذا ما ذكره الخطيب البغدادي عن الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد البَرْقاني بقوله: "ولم يقطع التصنيف إلى حين وفاته، ومات وهو يجمع حديث مِسْعَر.

وكان حريصاً على العلم، منصرف الهِمَّة إليه، وسمعته يوماً يقول لرجل من الفقهاء -معروف بالصلاح- وقد حضر عنده: ادع الله أن يترع شهوة الحديث من قلبي، فإن حُبَّه قد غلب عليَّ فليس لِيَ اهتمام بالليل والنهار إلا به، أو نحو هذا من القول، وكنت كثيراً أذاكره بالأحاديث فيكتبها عني ويضمّنها جُمُوعَه" [١].

- دقة منهجهم التي وصلت إلى حدّ الإعجاز الذي ليس بمقدور البشر أن يصلوا إليه لو لم يوصلهم إليه الله تبارك وتعالى.

أمّا دقة منهجهم فقد عرفتَ جوانب منها مما سبق.

وأما أوصاف المحدثين وتاريخ حياتهم فتشهد بأنهم ما كان يمكن أن يكونوا كذلك لولا أن ربهم وخالقهم عزّ وجل هو الذي سخّرهم ودفعهم إليه، تسخيراً يتجلّى في استجابتهم لمقتضيات الإيمان، واستجابتهم لقدَرِ الرحمن!

---

(١) "تاريخ بغداد" ٤/٣٧٤.

وامتثالاً لمتطلبات إيمانهم بالله أقبلوا على هذا النوع من الطاعة والعبادة، وتحمّلوا في سبيلها المشاق.

وخضوعاً لقدرِ الله الخالق سبحانه، أصبحوا كأنهم خَلْق آخر أسمى من البشر، في أجساد البشر وأرواحهم! لكنّ الحقيقة أنهم بشرٌ، إلا أنهم قد سَمَتْ بهم نفوسهم وهممهم العالية وإيمانهم بالله تعالى ويقينهم.

ويمكنك الوقوف على طرفٍ من أوصافهم في كتب تراجم الرجال[1].

---

(١) يُنظَر في أوصافهم: عناية السلف بالسنّة النبوية: المعالم والمنهج، المبحث الأول منه .

الخاتمــة :

لعل ما مضى مِن البحث قد أثبت لنا سموَّ منهج المحدِّثين ودقته في تمحيص روايات السنّة النبوية، وتمحيص كُتُبها، وتدقيق علوم التثبت فيها-علوم الحديث- بما لا مزيد عليه، وبما لم تصلْ إليه أُمّةٌ مِن الأمم، سِوى هذه الأمّة.

وقد تبين أن منهج المحدثين قد عاد بالحفظ ليس على السنّة فقط، وإنما عاد، أيضاً، على الدّين كلّه بالحفظ والصَّون عن الزيادة والنقص والتغيير والتبديل.

وقد انتهى البحث إلى استقراء منهج المحدِّثين للوقوف على أثره في حفظ السنّة، وذلك مِن خلال قراءة شروط قبول الرواية عندهم؛ فاتضحت مكانة هذا المنهج وتَفَرّده في نقل أحاديث رسول الله ﷺ. هذا إضافةً إلى ما ورد في البحث مِن استقراء منهج المحدثين في الرواية والنقد مِن خلال مختلف أدلة توثيق السنّة في منهجهم.

كما تبين أن منهجهم منهجٌ عمليٌّ قابلٌ للتطبيق في كلِّ زمان، وفي مختلف علوم النقل والرواية.

كما ثبت-مِن خلال هذا البحث-أن منهج المحدِّثين قد بقي وثيقةً ناطقةً بذلك التمحيص والتثبت الذي وصلتْ به إلينا السنّة النبوية بخاصة، وهذا الدِّين بعامّة.

والحديث السابق في هذا البحث عن منهج المحدِّثين في النقد والتمحيص يَفتح آفاقاً للمسلم في مجال خدمة السنّة في هذا العصر، إذ لا يكفي الاقتصار على مدح الأسلاف، مع تَنكُّب طريقهم!. كما لا يكفي التغني بمجدهم وصنيعهم!

وهذا كلُّه يَقضي بأن يُفكِّر كلُّ مسلمٍ في واجبه تُجاه السنّة النبوية.

ولعل ما مضى من القول ينتهي بنا إلى التساؤل عن واجب المسلم تجاه حديث رسول الله ﷺ محدَّداً في نقاط.

ويمكن لنا أن يُلَخَّص هذا الواجب الشرعيّ على كل مسلم-في نظر الباحث- في النقاط الآتية :

- التسليم لأحاديث النبي ﷺ، واعتقاد حجيتها ومكانتها التي وضعها الله فيه.

- التثبت في روايتها، والحذر من عَزْوِ حديث إلى رسول الله ﷺ لا يصح عنه، والحذر من ترْك حديث ثابتٍ عن رسول الله ﷺ، أو معارضته بأيّ صورةٍ كانت، سواءٌ أكان حديثاً متواتراً أم حديث آحاد، صحيحاً أم حسناً.

- التثبت في فهم السنة وفقهها، وهذا يوجب العناية بمعرفة الطريق إلى ذلك.

- احترام حديث رسول الله ﷺ وإجلاله.

- العناية بحديث النبي ﷺ قراءةً ودراسةً وفهماً وتطبيقاً.

- عدم التفريق في الحجية والمكانة بين كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ.

- الإسهام بما يستطاع مِن الأعمال العلمية في خدمة السنّة النبوية، وهي كثيرة متعددة، منها ما يأتي:

- الدّرْس والمراجعة النقدية القائمة على التمحيص للمنهج، ودراسة أصول منهج المحدثين أو مناهجهم.

- والنظر والترجيح في دراسة منهج المحدِّثين، بناءً على تحكيم منهجيّةٍ سديدةٍ تقوم على الاستدلال الصائب ومراعاة أصولِ المنهج.

- تحرير منهج المحدِّثين، والقبول والرد بناءً على ذلك.

- القيام بكثيرٍ مِن الدراسات التطبيقية المبنية على هذا المنهج، بعد فهمه فهماً محرَّراً.

- القيام بالدراسات التوثيقية المنضبطة بتلك المنهجية المطلوبة، بما في ذلك تحقيق المخطوطات على تلك المنهجية السليمة.

- مراجعة بعض الجهود المعاصرة لنقدها، في هذه المنهجية، نقداً عادلاً منصفاً، بصدرٍ سليمٍ وتواضعٍ كريم.

- القيام بأعمالٍ حاسوبيةٍ متعددة الصور في خدمة السنّة: عرضاً، وتخريجاً، ونقداً للروايات.

إلى آخر ما هنالك مِن المجالات.

والحمد لله أوّلاً وآخِراً، وصلى الله وسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع :

١- **أدب الإملاء والاستملاء**، السمعاني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط.الأولى، ١٤٠١هـ -١٩٨١م.

٢- **الإسناد من الدين**، عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط.الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٣- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، لأحمد شاكر، القاهرة، مكتبة محمد علي صبيح، ط.الثالثة.

٤- **تاريخ الإسلام**،للذهبي،بيروت،دار الكتاب العربي،ط.الأولى،١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٥- **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي، بيروت، دار الكتاب العربي.

٦- **تذكرة الحفاظ**، للذهبي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ الطبع، (مصوّرة دائرة المعارف العثمانية).

٧- **الترغيب والترهيب مِن الحديث الشريف**، للمنذري، بتحقيق مصطفى محمد عمارة، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط.الثالثة، ١٣٨٨هـ.

٨- **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، لابن نقطة، بيروت، درا الحديث، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٩- **تهذيب التهذيب**، لابن حجر، بيروت، دار صادر، مصورة عن الطبعة الأولى، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٢٥هـ.

١٠- **توثيق السنة في القرن الثاني الهجريّ أُسُسه واتجاهاته**، د.رفعت فوزي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط.الأُولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨١م.

١١- **توثيق النصوص وضبطها عند المحدِّثين**، د.موفق عبد القادر، مكة المكرمة، المكتبة المكية، ط.الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٢- **التمهيد**، ابن عبد البر، تحقيق سعيد أحمد أعراب، بدون معلومات النشر.

١٣- **التنكيل**، عبدالرحمن المعلمي، تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، حديث أكادمي، فيصل آباد، ط.الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٤- **توضيح الأفكار**، للصنعاني، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط.الأولى، ١٣٦٦هـ.

١٥- **جامع بيان العلم وفضله**، ابن عبد البر، الدمام، دار ابن الجوزي، ط.الثانية، ١٤١٦هـ -١٩٩٦م.

١٦- **الجمع بين رجال الصحيحين**، لابن القيسراني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط.الثانية، ١٤٠٥هـ (مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية).

١٧- **حاشية عبد الرحمن المعلمي على "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة"**، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

١٨- **حوار حول منهج المحدِّثين في نقد الروايات سنداً ومتناً**، د . عبدالله الرحيلي، الرياض، دار المسلم، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

١٩- **ذيل تاريخ بغداد**، لابن النجار، الهند، حيدرآباد الدكن، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط. الأولى، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٢٠- **سنن الدارميّ**، دمشق، دار القلم، ط.الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٢١- **سنن الدارمي**، تحقيق فؤاد أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط.الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٢- **سير أعلام النبلاء**،لذهبي،بيروت،مؤسسة الرسالة،ط.الأولى،١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٣- **صحيح البخاري**، (نسخة فتح الباري)، القاهرة، المكتبة السلفية ومكتبتها، ١٣٨٠هـ.

٢٤- **صحيح مسلم**،بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط.الأولى، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

٢٥- **طبقات الشافعية الكبرى**، للسبكي، ط. ثانية، بيروت، ط. دار المعرفة للطباعة.

٢٦- **عناية المحدثين بتوثيق المرويات**، د.أحمد محمد نور سيف، دمشق-بيروت، دار المأمون، ط.الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٧- **علوم الحديث**، لابن الصلاح، بتحقيق نور الدين عتر، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، ط.الثانية، ١٩٧٢م.

٢٨- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، القاهرة، المكتبة السلفية ومكتبتها، ١٣٨٠هـ.

٢٩- **الفِصَل في الملل والنحل**، لابن حزم، بيروت، دار المعرفة، ط.الثانية، ١٣٩٥ هـ -١٩٧٥م.

٣٠- **الكشف الحثيث**، لسبط ابن العجمي، بتحقيق صبحي السامرائي، بيروت، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط.الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣١- **الكفاية في علم الرواية**،للخطيب البغدادي، القاهرة، مطبعة السعادة، ط.الأولى.

٣٢- **لسان الميزان، للحافظ ابن حجر، ط. الثانية**، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

٣٣- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي**، بيروت، دار الكتاب العربي، ط. الثانية، ١٩٦٧م.

٣٤- **المصنَّف في الأحاديث والآثار**، ابن أبي شيبة، ضبْط كمال يوسف الحوت، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط. الأُولى ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣٥- **مُقَدِّمة المُعلِّمي لِتَقْدمةِ "الجرح والتعديل"**، لابن أبي حاتم، بيروت، دار الأمم للطباعة والنشر، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٧١هـ -١٩٥٢م.

٣٦- **ميزان الاعتدال**، للذهبي، تحقيق على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط.الأولى، ١٩٩٥م.

٣٧- **المدخل إلى توثيق السنة وبيان مكانتها في بناء المجتمع الإسلامي**، د.رفعت فوزي، القاهرة، مكتبة الخانجي،ط.الأُولى،١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٣٨- **المقفى الكبير**، للمقريزي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط. الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٣٩- **مَن تُكُلِّمَ فيه وهو موثَّقٌ أو صالح الحديث**، حاشية محققه: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبوعة على الآلة الكاتبة.

٤٠- **منهج النقد عند المحدثين**، د.محمد مصطفى الأعظمي، الرياض، مكتبة الكوثر، ط.الثالثة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤١- **موقفُ العقل والعِلم والعالَم من ربِّ العالمين وعباده المرسلين**، مصطفى صبري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط.الثانية،١٤٠١هـ -١٩٨١م.

٤٢- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر**، لابن حجر، تحقيق عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، الرياض، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٣- **نيل الأوطار**، للشوكاني، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٣م.